

المحاضرات ١٣

السياسة اللغوية
مفاهيم ومسارات

أ.د. محمد خطابي



المحاضرات ١٣

السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات

أ. د. محمد خطابي

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م





السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

المملكة العربية السعودية – الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٤٠هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
خطابي، محمد
السياسة اللغوية: مفاهيم ومسارات. /
محمد خطابي.- الرياض، ١٤٤٠هـ
..ص؛ .. سم
ردمك: ٧ -٣٢- ٨٢٢١- ٦٠٣- ٩٧٨
١ – اللغة العربية أ. العنوان
ديوي ٤١٠ ١٤٤٠/٤٥٤٦
رقم الإيداع: ١٤٤٠/٤٥٤٦
ردمك: ٧ -٣٢- ٨٢٢١- ٦٠٣- ٩٧٨

التصميم والإخراج
دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية – الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com



فهرس الكتاب

ملخص

تسعى هذه الورقة (المحاضرة) في قسمها الأول إلى تقديم (بعض عناصر) هذا الحقل المعرفي الحديث نسبيا (يحتفل اليوم بعقده السادس)، معتمدين ثلاثة دراسات: ١) جيمس. و. طولفسن، النظرية النقدية في السياسة اللغوية (الفصل الثالث من كتاب مدخل إلى السياسة اللغوية، النظرية والمنهج؛ تحرير طوماس ريسنتو، ٢٠٠٦، منشورات بلاكويل)[١]؛

٢) جيمس، و. طولفسن، التحليل التاريخي البنيوي (الفصل الثالث عشر من كتاب طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط[٢]، تحرير فرانسيس هولت ودافيد

1- James, W. Tollefson (2006), Critical Theory in Language Policy, in Thomas Ricento (ed) (2006), An introduction to Language Policy, Theory and Method. Blackwell Publishing.

٢- اعتمدت ترجمة العنوان كما اقترحها الدكتور محمود بن عبد الله المحمود في تقديمه هذا الكتاب وتفصيل محتوياته في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الثالث، محرم ١٤٣٨ هـ/ أكتوبر ٢٠١٦ م. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

كاسّيلس جونسون؛ منشورات جون وايلي وأولاده، ٢٠١٥، المملكة المتحدة)[١]؛

٣) روث ووداك، التحليلات اللسانية في السياسات اللغوية (الفصل العاشر من الكتاب مدخل إلى السياسة اللغوية، النظرية والمنهج...)[٢].

أما القسم الثاني فسوف نمحضه لبعض القضايا والتساؤلات المتصلة باللسانيات في الجامعات العربية والبحث في السياسة اللغوية من جهة، ثم لإثارة استفهامات تهم السياسة اللغوية «المحتمَلَة» في فضاء اللغة العربية قديماً، من جهة ثانية. وسنختم هذا القسم ببعض محاور البحث التي عنت لنا ونحن مكبون على قراءة الأعمال السالفة، وأعمال أخرى موازية غيرها. تهم محاور البحث المعنيةُ اللغة العربية.

1- James, W. Tollefson (2015), Historical-Structural Analysis, in Francis M. Hult and David Cassels Johnson (ed) Research Methods in Language Policy an Planning, A Practical Guide, Wiley Blackwell.

2- Ruth, Wodak (2006), Linguistic Analyses in Language Policies, in Thomas Ricento (ed) (2006), An introduction to Language Policy, Theory and Method. Blackwell Publishing.

تقديم

لعل أول ما ينبغي البدء به سؤال ما الذي حفزنا (وشجعنا) على جعل الكتابين قطب رحى ورقتنا؟ إليك بيانه:

الكتاب الأول:

- كتاب يقدم معرفة موثوقة عن القطبين الأساسيين مدار حقل السياسة اللغوية، أعني الأسس النظرية، ومجالات/ موضوعات تطبيقها.
- كتاب منظَّم وفق القطبين المذكورين.
- كتاب حرر فصوله الأعلامُ «المهيمنةُ» دراساتهم ومؤلفاتهم في هذا الحقل.
- كتاب تمكِّن قراءته العمودية من التوسع الذي شهده هذا الحقل الفتيّ من جهة، وعند الاختلافات التي تسم اتجاهاته المتنوعة، واهتماماته المتعددة، وعند النقاش الخصب الذي يجسده الاختلاف والتنوع والتعدد، من جهة أخرى.
- كتاب يمكّن تبويبه القارئَ من إدراك مكونات هذا الحقل؛ ولعمري إن هذا التبويب من بين أهمّ الخصائص التي تمكّن الباحث المهتم من إدراك «الأصول» و «الفروع»، ومن إدراك الحقل منظَّماً وفق مقتضيات المعرفة إنتاجاً وتلقياً.

- كتاب مَرجعٌ لا غنى عنه للباحث في هذا الحقل؛ ولعل الاعتبارات السالفة واللاحقة دليل على ذلك.

لئن تعددت المقاربات، والمناهج/الطرائق، والقضايا المعروضة في الكتاب فإن فكرته المحورية هي الآتية: «نحتاج إلى الإفادة من عدد من المنظورات التي تُعْتبَر في قلب مباحث علم الاجتماع من قبيل الإثنوغرافيا، والجغرافيا، والإسطوغرافيا (الكتابة التاريخية)، واللسانيات، وعلم السياسة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع من أجل فهم كيف ولماذا تعدّ اللغةُ متجذرة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية»[1]. أما الفرضية الكامنة «في جل الأعمال النظرية المضمومة بين دفتي الكتاب فهي أن اللغة سَنن له أشكال متنوعة (مكتوبة، ومتكلمة، ومعيارية، وغير معيارية...)، ووظائف (يعبَّر عنها عادة بميادين اللغة المعنية، ووضعها في سياسةٍ ما)، وقيمة (واسطة التبادل، لها خصائص مادية وغير مادية)»[2].

الكتاب الثاني: عنوانه طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط[3]، تحرير فرانسيس هولت ودافيد كاسّيلس جونسون؛ منشورات جون وايلي وأولاده، ٢٠١٥، المملكة المتحدة). لن نكرر ما سبقنا إليه الدكتور محمود عبد الله المحمود، سواء ما تعلق بأهمية الكتاب أم بمحتوياته العلمية؛ فقد جاء عرضه وافياً كافياً. هذا علاوة على أنه قد ساق من الأدلة الوجيهة عن ثراء الكتاب ما يغنينا عن تكرار القول.

---

1 Ricento, T. (ed.) (2006). An introduction to language policy, theory and method. Blackwell Publishing : USA. UK. p.x.

٢- المرجع نفسه، ص. ٣. لا يخفى أن الإفادة من هذه العلوم المختلفة تطرح مشكلة ذات طبيعة إبستمولوجية. إذا كان موضوع السياسة اللغوية هو اللغة في المجتمع، فإنها ينبغي أن تحدد منهجها الخاص بها، لا أن تستعير مناهج العمل (التحليل، والتفسير، والتأويل) من علوم أخرى لها موضوعاتها المستقلة الخاصة بها؛ ومعنى هذا أن مناهجها وقع تطويرها استجابة للأسئلة التي تطرحها موضوعاتها. فكيف نستسيغ أن تُتَّخذ المناهج نفسها وسيلة للإجابة عن أسئلةِ موضوع آخر لم توضع تلك المناهج للإجابة عنها. أما إذا أضفنا إلى هذا تشكيك «مقاربة ما بعد الحداثة في السياسة اللغوية»، تشكيكها في وجود «اللغة» نفسها، من حيث هي مفهوم لا يتمتع بوجود أنطولوجي مستقل، فإن القضية الإبستمولوجية تغدو مركبة على النحو الآتي: كيف نقارب موضوعاً غير موجود بمناهج غير نابعة من الموضوع نفسه؟ بخصوص الوضع الأنطولوجي للغة ينظر Alstair Pennycook (2006). Postmodernism in language policy. In Ricento, T.(ed.). p.66.

٣- اعتمدت ترجمة العنوان كما اقترحها الدكتور محمود بن عبد الله المحمود في تقديمه هذا الكتاب وتفصيل محتوياته في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الثالث، محرم ١٤٣٨ هـ/ أكتوبر ٢٠١٦ م. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

وصف الكتاب الأول

عدد صفحاته واحد وسبعون وثلاثمائة؛ وعدد أبوابه ثلاثة؛ وعدد فصوله تسعة عشر. أما عناوين الأبواب فهي: المنظورات النظرية في السياسة اللغوية (سبعة فصول محتواها على التوالي هو الآتي: يفتتح ريسنتو الباب بتقديم يثير فيه قضايا متعلقة بالنظريات في حقل السياسة اللغوية، وكذا محتويات الفصول المندرجة تحته، وهي على التوالي: طوماس ريسنتو، السياسة اللغوية: النظرية والممارسة-مدخل؛ نانسي هـ. هورنبرغر، أطر ونماذج في السياسة اللغوة والتخطيط؛ جيمس و. طولفسن، النظرية النقدية في السياسة اللغوية؛ ألَستير بينيكوك، ما بعد الحداثة في السياسة اللغوية؛ فرانسوا غرين، اعتبارات اقتصادية في السياسة اللغوية؛ رونالد شميت سر، النظرية السياسية والسياسة اللغوية؛ هارولد شيفمان، السياسة اللغوية والثقافة اللسانية). الباب الثاني وعنوانه المنظورات المنهجية في السياسة اللغوية؛ افتتحه طوماس ريسنتو بتقديم؛ أما فصوله فهي: طورّينْس ج. وايلي، دروس البحث التاريخي: استلزامات تهم دراسة السياسة اللغوية والتخطيط؛ سوريش كاناغاراجاه، الطرائق الإثنوغرافية في السياسة اللغوية؛ روث ووداك، التحليلات اللسانية في السياسات اللغوية؛ دون كارترايت، التحليل الجغرافي-اللساني في السياسة اللغوية؛ كولين بايكر، التحليل النفسي-الاجتماعي في السياسة اللغوية. الباب الثالث عنوانه موضوعات في السياسة اللغوية، وقد افتتحه طوماس ريسنتو بتقديم جرياً على العادة؛ أما محتويات الفصول فهي: جان بلومارت،

السياسة اللغوية والهوية الوطنية؛ ستيفن ماي، السياسة اللغوية وحقوق الأقلية؛ طوف سكوتناب-كانغاس، السياسة اللغوية ولسانيات حقوق الإنسان؛ كريستينا برات و كاي هيدمان، السياسات اللغوية وتعليم الأقليات اللغوية؛ جوشوا أ. فيشمان، السياسة اللغوية وتغيير اللغة؛ تيموثي ريغن، السياسة اللغوية ولغات الإشارة؛ روبيرت فيلبسن، السياسة اللغوية والأمبريالية اللغوية).

تكفل طوماس ريسنتو، كما ورد أعلاه، باعتباره المشرف على الكتاب، بتقديم الكتاب جملة، وبتقديم أبوابه الثلاثة. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الباحثين المسهمين فيه بدراسات يتوزعون على جامعات القارات الثلاث: أمريكا الشمالية (عشرة باحثين)؛ أوروبا (خمسة باحثين)؛ آسيا (ثلاثة باحثين (وإن كان طولفسن غير ياباني)).

أُخضِع إخراج محتوى الكتاب إلى خطة محكمة على النحو الآتي:

-يلي كلَّ فصل عنصران: أولهما بيبليوغرافيا منتقاة تضم أهم المؤلفات ذات التأثير في المنظور النظري أو المنهجي أو المجال موضوعِ الفصل؛ على أن الأمر لا يقف عند ذكر عناوين المؤلفات وتوثيقها التوثيق الكامل، وإنما يتعداه إلى التعريف المقتضب بمحتوى كل كتاب وأهميته في أسطر معدودات. العنصر الثاني، مجموعة من الأسئلة التي تدعو القارئ إلى التفاعل مع ما قرأه؛ والمقصود بالتفاعل أن ينتقل إلى مرحلة التفكير والعمل والإنتاج مسترشداً بالأسئلة المطروحة. والحق أن هذين العنصرين أضفيا على الكتاب قيمة بيداغوجية لا تخفى.

الباب الأول

من المقاربة التاريخية-البنيوية إلى النظرية النقدية في السياسة اللغوية

١-تقديم

يسمي طولفسن المقاربة التي أسسها في (١٩٩١) المقاربة التاريخية-البنيوية، ويسميها في سنة (٢٠٠٦) النظرية النقدية، ثم يعود في سنة (٢٠١٥) إلى الاسم الأول المقاربة التاريخية-البنيوية. هل يدل تغيير الاسم على مدلولات متعددة أم تراه يدل على مدلول واحد؟ هل يدل على انتقال أو تحوّل ما في تصور الحقل وفي طريقة تناول موضوعاته؟ ما الاعتبارات التي تجعلنا مصادقين على تسميتها «نظرية نقدية»؟ وما الخلفية الفلسفية التي تستقي منها أساسها النقدي؟

في البداية، قبل الإجابة عن الأسئلة أعلاه، نقترح ضبط خصائص مقاربته التاريخية-البنيوية وفق ما ورد في (٢٠١٥) ثم في (١٩٩١)[١] مستخلصين ما ظل ثابتاً في تعريفها وما تغيّر. يحدد الباحث هذه المقاربة عن طريق حصر ما يميزها عن «المقاربة الكلاسيكية الجديدة»، أو «التخطيط اللغوي الكلاسيكي» (كابلان وبالدوف ١٩٩٧ Kaplan and Baldauf)، أو «النموذج المستقل» (ستريت ١٩٩٤ Street).

١-١ التاريخية-البنيوية/ الكلاسيكية الجديدة

يميز المقاربة الكلاسيكية الجديدة الاعتقاد المتفائل أن السياسات اللغوية التي تضعها الدولة توفر قاعدةً للاندماج الاجتماعي، «وتحديثِ» المجتمع، و»تنميةِ» الاقتصاد (فيشمان وآخرون، ١٩٦٨)[٢]، و من ثمة يرى هذا الضرب من البحث أن كل الفئات الاجتماعية تستفيد من التخطيط اللغوي.

في مقابل هذا يفحص البحث التاريخي- البنيوي دور التخطيط اللغوي في خلق وإسناد (مساندة) أنظمة اللامساواة. ولقد شرع الباحثون المؤمنون بهذه المقاربة في تسعينيات القرن الماضي، في استكشاف دور التخطيط اللغوي في عمليات التراتب الاقتصادي و»التفاوت» الاجتماعي.

١- تنظر الصفحات من ٣٦ إلى ٥٠ في كتاب السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي. منشورات مؤسسة الغني، الرباط ٢٠٠٧؛ وهي الترجمة العربية لكتاب طولفسن ١٩٩١.

٢- نقلاً عن طولفسن، ٢٠١٥، ص. ١٤٠.

يرى البحث الكلاسيكي الجديد أن قرارات الفرد اللغوية تُتَّخَذ بناء على حساب الكلفة-الفائدة؛ أما البحث التاريخي-البنيوي فيسعى إلى فهم كيف يُجبَر الأفراد والمجموعات على اكتساب اللغة وفقد اللغة ونماذج استعمال اللغة، يُجبَرون على ذلك من قبل القوى الخارجية المتسلّطة المتحكمة في عمليات صناعة السياسة.

يركز معظم البحث الممارس في إطار التوجه الكلاسيكي الجديد على قرار الفرد وفاعليته، بينما تشدد المقاربة التاريخية-البنيوية على العوامل التاريخية-البنيوية التي تؤثر في علاقات القوة المقيّدة (تعوق) لاختيار الفرد.

تحكّم ما تقدم في توجيه سكّة البحث -في إطار المقاربة التاريخية-البنيوية- نحو التركيز على السلطة واللامساواة ووقع السياسات المهيمنة على تعلم اللغة واستعمالها؛ ولقد تم ذلك بتأثير (فلسفة) النظرية النقدية. ولا بأس في التذكير بأن هذا الضرب من البحث سُمِّي «النموذج الإيديولوجي» من قِبل ستريت (١٩٩٤).

١-٢ مفهوما التاريخي والبنيوي

وضع البحث التاريخي البنيوي في التخطيط اللغوي نصب عينيه هدفا متّسما بالشمولية، وترجمته «اكتشاف العوامل التاريخية والبنيوية التي تؤدي إلى سياسات ومخططات تدعم أنظمة اللامساواة». ولئن كانت العوامل التاريخية غير متماثلة فإنها تشترك «في الاهتمام بالمصادر التاريخية لكلفة وفائدة نماذج استعمال اللغة وتعلمها، وبالتفسيرات التاريخية الممكنة لعمليات التخطيط اللغوي، وبتركيبة وكالات التخطيط والمصالح التي تمثلها، وبآثار السياسات الخاصة الناجمة عن عمليات التخطيط»[١].

ويقدم في سبيل توضيح العوامل التاريخية مثالين يتعلق أوّلهما بالاستعمار ولغته التي تظل سائدة في عدد من البلدان بعد استقلالها؛ ويتعلق الثاني بأن السياسة اللغوية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لن تُفْهم إلا في سياق آثار غزو المستوطنين الأوروبيين للقارة الأمريكية، وما نجم عنه من جهد حثيث لاجتثاث اللغات الأمريكية الأصلية. ويمكن أن نضيف إلى هذين المثالين مثال العولمة، وحركة الحقوق اللغوية على الصعيد الدولي.

١- طولفسن ٢٠١٥، ص. ١٤١.

على خلاف مفهوم العوامل التاريخية، ينبه طولفسن إلى أن «للعوامل البنيوية تصورات مختلفة، ويملي الاختلافَ الإطارُ الإيديولوجي الذي يتحرك داخله البحث ويعتنقه الباحث. وعلى الرغم من ذلك فإن معظم البحث التاريخي-البنيوي المؤثّر يركّز على الطبقة الاجتماعية-السياسية، ويرى أن السياسات اللغوية آليةٌ تمكّن من الحفاظ على السلطة القائمة (المعتمدة) على الطبقة واللامساواة». بيد أن بؤرة العناية ليست هي هي في هذا الصنف من البحث؛ فثمة «بحث يركز على عوامل من قبيل العرق، والإثنية، والجندر، أو على الممارسات والأشكال المؤسسية، أو التقسيم الدولي للعمل، أو على التنظيم السياسي لصناعة القرار، أو دور اللغة في السياسة الاجتماعية. تبدو بؤر البحث متنوعة ولكنها تشترك في العناية بعلاقات القوة من خلال التركيز على كيفية إسهام العوامل البنيوية في السياسات اللغوية والعمليات التي تدعم ضروب اللامساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية»[1].

يرى طولفسن أن للبحث المنصب على العوامل البنيوية ثلاثة مجالات:

أولها، أن هذه العوامل تؤثر في تركيبة وكالات التخطيط اللغوي وقراراتها على جميع الأصعدة (ومنها سلطات التعليم التابعة للدولة، صناع القرار في المؤسسات العامة والخاصة، وفي المجموعات المصغّرة (الصغرى) مثل الأسر، ودور العبادة، والهيئات الاجتماعية من شتى الأنواع).

ثانيها، أن هذه العوامل تحدد نظام الكلفة والفائدة المركزيَّ في الإجبار الذي يصوغ (يشكّل) السلوك اللغوي للأفراد والمجموعات. ومثاله لِمَ على مجموعات بعينها أن تتحمل كلفة تعلم لغة جديدة إن شاءت الالتحاق بالمدرسة، بينما تُعفى مجموعات أخرى من هذه الكلفة؟

ثالثها، كيف تؤثر السياسات اللغوية في توزيع الثروات الاقتصادية والسلطة السياسية؟ ومن هي المجموعات المستفيدة ومن هي الخاسرة حين تعتمَد سياسات لغوية بعينها؟ ومما يميز سؤال الكيفية الأخير هذا أنه أساسي في كل بحث يروم التحليل التاريخي-البنيوي.

١- المرجع نفسه، ص. ١٤٢.

للأسئلة ذات الصلة بالبحث في العوامل التاريخية البنيوية ميزة أخرى هي -على خلاف الأبحاث التقليدية التي تركز على العلاقة السببية في تفسير بعض الظواهر ومنها اكتساب لغة ثانية، أو الكفاءة اللغوية- افتراضها أن العناصر التي تعتبرها الأبحاث التقليدية -من قبيل مدى تحفيز المتعلم، وجودة تدريب المدرسين، وكفاءة التلميذ اللغوية، وبرامج التعليم ووسائله- أسباباً تفسر الإخفاق في تعلّم لغة ثانية تُعَد متغيرات تابعة، بمعنى أن ثمة عواملَ تاريخية-بنيوية هي صانعتها.

١-٣ سياقات البحث

يرى طولفسن أن سياقات البحث في المقاربة التاريخية-البنيوية يمكن أن تُفرع إلى نوعين. الأول سياقات نالت حظها من البحث ويزيد، وقد رتّبها على النحو الآتي: طوال العقد الأول من البحث المنجز في إطار هذه المقاربة لقيت السيرورة التاريخية للاستعمار وعواقبه التي ظلت مستمرة حتى اليوم عناية خاصة، فنجم عن ذلك أن السياقات الاستعمارية (وما بعد الاستعمارية) دُرِست بما فيه الكفاية. السياق الثاني الذي نال حظا وافرا من الدراسة والبحث سياقُ العولمة، ولاسيما في ظل انتشار اللغة الإنجليزية في أوروبا وآسيا الشرقية والجنوبية الشرقية. السياق الثالث الذي لقي عناية أقل من حيث البحث إن قورن بالسابقين، هو سياق الجماعات الأهلية (الشعوب الأصلية) في أستراليا، وزيلندة الجديدة، وأمريكا الشمالية... حيث فقدت هذه الجماعات لغاتها أو غيّرتها؛ بيد أن الفقد أو التغيير لم يكونا فعلين إراديين، وإنما تمّا بسبب مجموعة قوية من العمليات والسياسات التاريخية.

النوع الثاني من السياقات لم ينل من حظ البحث إلا أقلّه؛ وتتسم هذه بصعوبة تحديدها لأن المعنيين بالبحث (موضوع البحث) لا يرتبطون بحيّز جغرافي (تراب) محدَّد، ومثاله مجموعات الرّحّل (الطوارق في شمال أفريقيا، والغجر في أوروبا)، والعمال المهاجرون غير المستقرين، أو بسبب استحالة وصول الباحثين إلى الحيّز الذي يعيش فيه المعنيون بالبحث (الصحراء الأفريقية الكبرى؛ الأرياف...). في هذه السياقات يصعب إنجاز بحث ينطلق من المقاربة التاريخية-البنيوية تفسيراً للظاهرة المبحوثة. ومهما يكن فإن القضية الرئيسة أو الحاسمة في أثناء اختيار سياقاتٍ تُخضَع للتحليل التاريخي-

البنيوي هي وجوب (تشغيل) إعمال مفاهيم مثل السلطة والتراتب... على نحو ينير المعطيات.

١-٤ مستويات البحث ومعطياته

بعين المختص الملمّ ينبه طولفسن إلى ظاهرة أخرى ملحوظة هي انصباب عناية الباحثين على مؤسسات الدولة والسياسات التي تسطرها الدولة (مستوى الماكرو)، ومما نتج عن ذلك أن الفاعلين الآخرين من منظمات مدنية... (مستوى الميكرو) وقع تهميش أدوارهم. يوضح طولفسن أن جعل السلطة والتراتب مدار البحث لا يعفي الباحث من الالتفات اللازم إلى هذا المستوى الثاني من البحث، ولذا فإن المستوى الثاني هو الآخر يستحق أن يولى العناية اللازمة. ومفاد التوضيح أن السلطة، والتراتب، والهيمنة، والإيديولوجية، لا توجد في الدولة ومؤسساتها فحسب، وإنما تعمّ مختلف مكونات المجتمع.

أما بخصوص المعطيات فيرى أن المستوى الكبير (الماكرو) يشمل عددا من الظواهر مثل الإيديولوجيات المضمرة في السياسات والمخططات، والصلات بين أصناف التخطيط اللغوي والتنمية الاقتصادية، وتوظيف الموارد الاقتصادية (لفائدة لغة الأقلية وسيلة تعليم في البرامج الدراسية)، ورتبة اللغات في سوق الشغل، وتأثير التخطيط في توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية.

أما تحليل معطيات المستوى الصغير (الميكرو) فبالإمكان التركيز فيه على ظواهر مثل استعمال اللغة في المدرسة، وضع واستعمال التنويعات المحلية للغةٍ مّا في ميادين سوسيو-لغوية بعينها، واللغة في المنهاج وفي المواد المدروسة وفي التعلُّم، والمواقف من السنن الهجين وغيره من أشكال الاستعمال اللغوي المبتكرة، واللغة المستعملة في المحادثة بين أجيال الأسرة الواحدة.

على أن التمايز بين مستويي البحث (الماكرو/ الميكرو) ليس مطلقاً، وإنما هو نسبي، وإلى هذا مالت بعض الدراسات الحديثة مسوّغة ميلها بأن معظم الظواهر اللغوية ينبغي أن تُفهَم متضمنةً مستويات متعددة، لا مستوى واحداً أو مستويين فحسب.

والمؤسف أن التمييز بين المستويين أدى إلى الفصل بين التركيز على المستوى الكبير

(تخطيط الدولة الوطنية، التصريحات الجلية حول السياسة، وهي جليّة لأنها مضمومة في نصوص أو توجيهات أو قواعد مكتوبة صادرة عن جهات رسمية)؛ والتركيز على المستوى الصغير (التفاعل وجها لوجه، العمليات الخِطابية المحلّية، وقضايا الهوية). وإذا كانت تحليلات المستوى الكبير تستخدم المقاربة التاريخية-البنيوية فإن تحليلات المستوى الصغير توظف اللسانيات الاجتماعية التفاعلية. وقد كان لهذا الفصل تأثير كبير في القدرة التفسيرية للنظرية وطرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط وصفه طولفسن بالعائق الجدّي. ويجوز لنا نعت هذا العائق ومسببه بالأزمة -بمعناها العلمي- مما حفز عددا من الباحثين إلى الدعوة إلى بحث يفحص المعطيات ويمحّصها في ضوء مستويات متعددة، ويقدم تفسيرات نظرية صالحة في مختلف المستويات.

وربما كان الحل المتوافر اليوم، للتغلّب على الفصل الحادّ بين مستويي التحليل (الماكرو/ الميكرو) وتفاوت الأهمية التي يحظى بها كل مستوى عند الباحثين، متمثلاً في الانفتاح على تحليل الخطاب. ويسوق طولفسن عملي باحثين يتبنيان هذا التوجه، (جونسن، Johnson ٢٠١١)[1] و هولْت، Hult ٢٠١٠)[2]. قام الأول باستكشاف إمكانية التوليف بين التحليل النقدي للخطاب والتحليل الإثنوغرافي من أجل التحليل والفحص المفصَّلين للمستويات المتعددة من النشاط السياسي (اللغوي). وأبرز الثاني أن طرائق التحليل الخِطابي تُمكن من كشف العلاقات المعقدة، والعلاقات متعددة المستويات بين السياسات اللغوية والفعل الاجتماعي.

هذا النوع من البحث الذي يراعي تعدد المستويات والتفاعل بينها هو الذي يمثل مستقبل البحث، في نظر طولفسن.

1- Johnson, D.C. (2011). Critical discourse analysis and the ethnography of language policy. Critical Discourse Studies 8 (4): 267-279.

2- Hult, F.M. (2010). Analysis of language policy discourses across the scales of space and time. International Journal of the Sociology of Language 202: 7-24.

الباب الثاني

النظرية النقدية في السياسة اللغوية

١-تقديم

لئن كان طولفسن سمى مقاربته في ١٩٩١ تاريخية-بنيوية فإنه اختار أن يدرجها سنة ٢٠٠٦ في توجه «نقدي». والحق أن هذا الاختيار يُلحق عمله بمجال أوسع يمكن أن نسميه منوالاً paradigm في البحث يشمل عدداً من المباحث من بينها السياسة اللغوية. هذا المبحث هو «اللسانيات التطبيقية النقدية» من حيث الاختصاص، ومن حيث المنهج فإنه يستوحي عدداً من فرضيات وأفكار المدرسة الفلسفية الألمانية التي اشتهرت باسم «المدرسة النقدية». ولكن هذه الخلفية الفلسفية لا تقف عند هذا وإنما تستفيد أيضاً من الفلسفة الفرنسية، ولاسيما التوجه الذي أرساه كل من ميشيل فوكو، وبيير بورديو، ولويس ألتوسير...

١-٢ الارتباط النظري ومفهوم النقد

يربط طولفسن[1] بين البحث في السياسة اللغوية النقدية (س.ل.ن.) وما سماه حقل اللسانيات التطبيقية النقدية، وفي هذه تندرج ثلاثة مباحث هي التحليل النقدي للخطاب، والدراسات النقدية لمهارتي القراءة والكتابة، والبيداغوجيا النقدية[2]. ويعني هذا الربطُ أن السياسة اللغوية النقدية تنتمي إلى منوال (إبدال، برادايم) يكاد يبسط سلطانه على الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالممارسات الاجتماعية، لغوية كانت أو غير لغوية. والحق أن طولفسن باختياره الحديث عن النظرية النقدية في السياسة اللغوية يكون قد وضع أسس فهم أشمل لهذا النمط من البحث بالوصل بينه وما سماه اللسانيات التطبيقية النقدية، على اختلاف مباحثها وموضوعات بحثها.

يوحي العنوان الذي اختاره طولفسن لدراسته هذه بأمرين: الأول، أن للنظرية النقدية[3]، من حيث هي نظرية فلسفية (في شقيها الألماني والفرنسي) حضوراً أصيلًا في بحث السياسة اللغوية، وأن هذا البحث يأخذ بعين الاعتبار أطروحتها (أطروحاتها)

1- J.W. Tollefson (2006). Critical Theory in Language Policy ; In An Introduction to language policy, theory and method, (ed.) Thomas Ricento, Blackwell Publishing, U.S.A, U.K, Australia. (pp. 42-59)

٢- سنعود إلى هذا في القسيم ٤-٢.

٣- سنخصص القسيم ٤-٢ للحديث عنها.

الفلسفية، بل يستفيد منها، بل يؤسس عليها تحليلاته وافتراضاته وأسئلته؛ الأمر الثاني أن بؤرة العنوان وثقله يعكسهما مصطلح «النقدية» أو «النقد»، إن شئنا؛ وهذا ما يوجب أن تخصَّص له العناية اللازمة وأن يكون في مقدمة ما يقتضي التوضيح.

ولما كان هذا هكذا فقد افتتح طولفسن بحثه بالإشارة إلى أن معاني «النقد» في السياسة اللغوية ثلاثة متواشجة: أولها، الإحالة على الأعمال التي تُعمل النقد في البحث الذي أُنجز في السياسة اللغوية التقليدية وعلى المقاربات السائدة فيها (وفي هذا المعنى يذكّر بالتمايزات والفروق بين ما سماه المقاربة الكلاسيكية الجديدة والمقاربة التاريخية-البنيوية؛ وقد أثبتناها أعلاه (القسيم ١). ولعل ما يلفت الانتباه هنا أن طولفسن يسمي الأولى «البحث التقليدي» و»المقاربة التقليدية»، ويسمي الثانية «المقاربة النقدية»؛ المعنى الثاني. يحيل على البحث الذي يتخذ التغيير الاجتماعي هدفاً؛ كما أنه يفحص الدور الذي تؤديه السياسات اللغوية في اللامساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ أما غاية ذلك فتتمثل في تطوير سياسات تقلص مختلف أشكال اللامساواة. ومثالها ما يقوم به ويتعهد به باحثون بارزون، ومجلات علمية، وجمعيات أهلية في مبحث التعليم مزدوج اللغة من جهود غايتها تشجيع الحفاظ على اللغات الأهلية وصيانتها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية. المعنى الثالث يحيل على الأعمال المتأثرة بالنظرية النقدية، وتشمل هذه أعمالاً (أبحاثاً) تفحص العمليات التي تُصْنَع بها اللامساواة الاجتماعية وتُسانَد. على أن اللامساواة المستورة تحظى بعناية خاصة، وذلك بسبب العمليات الإيديولوجية التي تجعل اللامساواة تبدو أمراً طبيعياً في الأنظمة الاجتماعية البشرية. هذا علاوة على أن هذه النظرية تلقي الضوء على السلطة الممارسة في المؤسسات -على وجه الخصوص- ذات الشأن في إعادة إنتاج اللامساواة.

٢-٢ روافد النظرية النقدية في بحث السياسة اللغوية

استوحى البحث الموسوم بالنقدي في السياسة اللغوية -بحسب رأي طولفسن- نوعين من الروافد، سمى الأول افتراضات، وسمى الثاني أفكاراً.

أما بخصوص الافتراضات فيجملها في اثنين محوريين. الأول، أن المقولات البنيوية، ولاسيما منها الطبقة والعرق والجندر، تعتبَر عواملَ تفسير محورية في الحياة الاجتماعية برمتها. ولقد شددت الأبحاث المبكرة المندرجة في التحليل النقدي للسياسة اللغوية

على ما ذهبت إليه الماركسية الجديدة من أن السياسة اللغوية ينبغي أن تُرى معترَكاً تخوض فيه مختلف الطبقات الاجتماعية صراعاً حول المصالح المتضاربة بالأساس. ثم توسع البحث في السياسة اللغوية النقدية ليركز على العرق والجندر وكذا على قضايا الثقافة والخطاب (بينيكوك، ١٩٩٤، ١٩٩٨ Pennycook؛ طولفسن، ٢٠٠٢د).

الافتراض الثاني يتجلى في أن الفحص النقدي لإبستمولوجيا البحث ومنهجيته ليس أجنبياً عن المعايير الأخلاقية والالتزام السياسي بالعدالة الاجتماعية. وليس من المستغرب أن يستلهم الباحثون في السياسة اللغوية النقدية أعمال هابرماس واجتهاداته الفلسفية في موضوع العدالة الاجتماعية، وما ذلك إلا من أجل إرساء «طريقة نقدية» تعني التأمل الذاتي (تأمل الذات الباحثة عملها) يشمل علاقتهم مع «الغير»، أي بؤرةِ البحث. وقد دعا إلى إعادة النظر في هذه العلاقة ما أدركه الباحثون من فجوة سادت بين منظورات الباحثين التقليديين-بمعناه المحصور سابقاً- والمجتمعات الأهلية موضوع البحث. هي فجوة كادت تحصر معنى البحث -في نظر تلك المجتمعات المستعمَرَة- في أنه عمل «مرتبط على نحو لا انفصال له بالأمبريالية والاستعمار الأوروبيين. وربما كانت لفظة «البحث» نفسها أوسخ [أشد الكلمات اتساخاً] في معجم عالم الأهالي» (سميث، ١٩٩٩ ص.١ Smith). وتجاوزاً لهذا المعنى يطرح الباحثون في السياسة اللغوية، وفي السياسة اللغوية النقدية تخصيصاً، أسئلة تقيهم زلّة الوقوع في ما سبق أن وقع فيه الباحثون «التقليديون».

أما بخصوص الالتزام السياسي فيذهب طولفسن إلى أن معظم الباحثين في السياسة اللغوية النقدية لا يرون غضاضة في المبدأ السياسي القائل إن المعنيين بعواقب السياسة اللغوية ينبغي أن يكون لهم دور محوري في قرارات صنع السياسة. وترجمة هذا أن مبدأ المشاركة الديمقراطيَ يعد التزاماً أخلاقياً-سياسياً أساسه تصور هابرماس للوظيفة الاجتماعية للفلسفة: «تضعُ [أنت] مسؤوليةَ القرارات على أكتاف من سيعانون على أية حال من العواقب و... في الوقت ذاته تحُثّ المشاركين الذين عليهم التقرير في شأن الخطاب العملي، تحثهم على النظر في المعلومات والأفكار التي تنير [تلقي الضوء على] وضعيتهم» (هابرماس، ١٩٨٦ ص. ٢٠٧). يُترجَم هذا المبدأ في السياسة اللغوية النقدية بأن على الباحثين أن يتصفوا بجرأة تحليل الإيديولوجيات الكامنة في أساس السياسات البديلة والصلات بين السياسات اللغوية واللامساواة الاجتماعية، وذلك بالإسهام في تكوين مواطنين جيدي الاطلاع وشكّاكين.

يذكر طولفسن ثلّة من الباحثين المنتمين إلى عدد من البلدان المسهمين في إرساء المنهج النقدي الموصوف أعلاه، ويشير إلى أن هؤلاء ممن يتمتعون بالتأثير في ممارسة البحث في السياسة اللغوية من هذا المنظور، ولهذا استحقوا الذكر. الباحثون المعنيون هم: كاناغاراجاه Canagarajah ١٩٩٩ في سيريلانكه؛ جيجيو وواطسن-جيجيو Gegeo 1998 ; Watson-Gegeo and Gegeo 1995 في جزر سليمان؛ ماكارتي MacCarty ٢٠٠٤ في الجنوب الغربي للولايات المتحدة الأمريكية؛ سْميت Smith ١٩٩٩ في جماعات ماوري في زيلندة الجديدة.

قلنا سابقاً إن السياسة اللغوية النقدية استوحت من النظرية النقدية افتراضات عرضنا اثنين منها، كما استوحت منها أفكاراً متعالقة؛ ترى ما هي تلك الأفكار؟ إنها السلطة، والصراع، الاستعمار، الهيمنة، الإيديولوجيا، المقاومة، الحكامة[1] [الحَوْكمة]. والحق أن المقصود باستعارة الأفكار اعتماد التصورات والفهوم التي أسستها تلك النظرية بخصوص هذه الأفكار، أي أنها وضعت لها تحديدات فحلّلَت تلك الأفكار في ضوئها.

السلطة[2]، ومعناها كما صاغه طولفسن «القدرة على التحكم في الأحداث بقصد تحقيق أهدافك». أما في السياسة اللغوية النقدية فوجود السلطة ضمني في جميع أصناف

١- تجد في الفصل الرابع من كتاب:

Wendy Brown (2016), Undoing the Demos, Neoliberalism's Stealth Revolution, Zone Books, U.S.A

مناقشة مفيدة لهذا المفهوم ومدلولاته وما ينطوي عليه. ومعلوم أن ميشيل فوكو هو واضع هذا المصطلح. تناقش الباحثة المصطلح ومفهومه طوال الصفحات ١٢٢-١٣١ في ضوء وقائع متصلة بالليبرالية الجديدة في الميدان الاقتصادي. ورد هذا النقاش ضمن الفصل الرابع الموسوم «الواقعية السياسية والحكامة»، ص.ص. ١١٥-١٥٠. ومثال مدلول الحكامة -كما فسرتها وأولتها الباحثة- تسوقه من إنجلترا الثمانينات «التدبير العمومي الجديد». وغاية هذا التدبير الجديد «نقل طرق تدبير القطاع الخاص إلى الخدمات الاجتماعية، واستخدام التقنيات الاقتصادية مثل الحافزية، وروح المقاولة، والمناولة، والتنافس، استخدامها في الخدمات والأملاك العامة» ص. ١٢٤. وتعني في السياسة «علاقة خاصة بين الدولة والمجتمع المدني، والأسواق» (نفسه).

٢- يقول ميشيل فوكو بخصوص هذا المفهوم: «لا يجوز حصر السلطة في سلطة الدولة وأجهزتها الإكراهية التي تحتكر امتلاك العنف الشرعي (...) السلطة تتجاوز ذلك (...) لتعبر عن ذاتها في كل مجالات الوجود البشري: فإلى جانب السلطة السياسية، وفي تفاعل وثيق معها، توجد السلطة الثقافية: سلطة الحقيقة، وسلطة المعرفة، وسلطة الخطاب. بل إن السلطة في نظر فوكو تتخلل الوجود البشري جملة وتفصيلاً، فهي لا توجد في هذا المكان أو ذاك، بل توجد في كل مكان مهما كبر أو صغر». عبد السلام حيمر (٢٠٠٨) في سوسيولوجيا الخطاب، من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ص. ١٧٨.

العلاقات الاجتماعية؛ وأما من زاوية ممارس البحث من هذا المنظور فمطلوب منه أن يركّز على العلاقة الدينامية بين البنية الاجتماعية والفاعلية الفردية، لاسيما في المؤسسات التي تقيّد أفعال الأفراد وتُكسبها المعنى. وفي تصور السياسة اللغوية النقدية تكون السلطة مضمَرَة في عملية وضع السياسة، كما أن السياسة اللغوية ليست سوى آلية تسعى بوساطتها الدولة، وغيرها من المؤسسات واضعة السياسة إلى التأثير في السلوك اللغوي (طولفسن، ١٩٩١).

الصراع، من المسلمات الشهيرة في الأدبيات الماركسية أن للطبقات مصالح متضاربة؛ وبناء على هذا يرى عدد من الباحثين في السياسة اللغوية النقدية أن العالَم يتألّف من فئات مهيمِنة هي المتحكمة في الدولة عادةً، وفئات مَسودةٍ. ومعنى هذا أن معظم السياسة اللغوية التي تضعها الدولة، وغيرها من المؤسسات التي تكون فيها اليد الطولى للفئات المهيمنة، تكون في خدمة الدولة وهذه الفئات. على أن الفئات المسودة لا تستسلم دائماً وإنما تناضل في سبيل توسيع سلطتها وتقوية مصالحها من خلال السياسة اللغوية... الصراع في هذا الإطار المحصور يُعد شرطاً لازماً للعدالة الاجتماعية.

الاستعمار، يفحص البحث في السياسة اللغوية النقدية العمليات التي تسخِّرها سياسات مؤسساتُ الدولة المهيمنةُ (وعلى رأسها المدرسة)، وكذا الشركاتُ، والوكالات الدولية، وقُوى أخرى ذات سلطان، من أجل التأثير في المجموعات الاثنية-الثقافية. ويسوق طولفسن مثالاً على هذا انتشار اللغة الانجليزية الذي ليس في عُرف بعض الباحثين في السياسة اللغوية إجراءً إرادياً يتعلم بوساطته الأفراد لغة جديدة، وإنما آليةٌ للقضاء على الهوية الثقافية ولفرض نظام اقتصادي يتطلب عمالاً مستهلكين منقطعي الصلة عن المؤسسات التقليدية التي قد تُتَّخَذ قوةً تُوازن سلطة الدولة والاقتصاد الرأسمالي. ولذا يعرّف هابرماس الاستعمار الذي يسلك سبيل تغيير اللغة بأنه المشكلة الاجتماعية الرئيسية في عصرنا (ص. ٤٧).

الهيمنة، يذهب غرامشي إلى أن ممارسات الهيمنة ممارساتٌ مؤسسية تضمن لأقلية قليلة أن تظل السلطة في أيديها. ومن بين ما يسعى إليه البحث في السياسة اللغوية النقدية وصف ممارسات الهيمنة وتفسيرها. ومثال ذلك أن «إنجليزية البقاء» التي تُعَلّم للاجئين والمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية تسهم في تهميشهم الاقتصادي.

هذا ضرب من الممارسة غيرُ مرئي، بل يبدو أقرب إلى البديهية أو الحس المشترك.

الإيديولوجيا، يعني هذا المصطلح مجموع المعتقدات والمسلمات غير الواعية التي تُرى «طبيعية»؛ وهي في هذا تسهم في الهيمنة. وحين تُرسى ممارسات الهيمنة في مؤسسات مجتمع ما تنحو نحو تقوية الامتياز وإضفاء الشرعية عليه، فيبدو بالتالي شرطا «طبيعيا». ومن أهم ما يميز السياسة اللغوية النقدية سعيها الحثيث إلى كشف الغطاء عن السياسات الصريحة والضمنية المسهمة في الهيمنة.

المقاومة، يستند بحث السياسة اللغوية النقدية على عمل ويليس (١٩٧٧) Willis في فحص كيفية تقويض الأقليات الاثنية-اللغوية الأساسَ المنطقي للأنظمة الاجتماعية المهيمنة، وذلك من أجل بناء أنظمة اجتماعية بديلة. والمثال على ذلك أن متعلمي لغة ما في سياقات ما قد يسعون إلى اكتساب لغة سائدة، ولكنهم يقاومون تأثيرها في هوياتهم؛ ويعد هذا السلوك واعياً لأن غايته دفع المؤسسات المعنية إلى وضع سياسات بديلة تؤدي إلى العدالة الاجتماعية.

٢-٣ مقاربات السياسة اللغوية النقدية

بعد استعراض ما يمكن أن يُعتبَر خصائص بحث السياسة اللغوية النقدية، نتساءل ما المقاربات التي يمكن أن يصدق عليها مصطلح «السياسة اللغوية النقدية»؟ هل يكفي أن يمتح البحث من النظرية النقدية ليسمّى «سياسة لغوية نقدية»؟ هل تجذر هذا الضرب من البحث في السياسة اللغوية؟ يجيب طولفسن بأن ثمة استخداماً ملحوظاً لمفاهيم مستوحاة من النظرية النقدية، وأن هذا الضرب من البحث ما فتئ يتوسع، وعلى الرغم من ذلك ما زالت نظرية السياسة اللغوية النقدية في حاجة ماسة إلى التطوير، لاسيما في حقل السياسة اللغوية عامة.

يشير طولفسن إلى أن الباحثين في السياسة اللغوية النقدية أنشأوا «عدداً من المقاربات» تُحلل السياسة اللغوية، ولكنه يحصرها في اثنتين هما: المقاربة التاريخية-البنيوية؛ المقاربة الحكامة Governamentality. فما تكون هذه الثانية؟

هذا مصطلح يعود الفضل في نحته إلى ميشيل فوكو (١٩٩١)، ومنه استعاره باحثون في السياسة اللغوية النقدية ذكر منهم طولفسن مور (٢٠٠٢) Moore، و بنيكوك

(٢٠٠٢أ، ٢٠٠٢ب) Pennycook. نقل هذان الباحثان، ومن سار على هديهم، العناية في البحث من الهيمنة والاستغلال اللذين تمارسهما الدولة والسوق الرأسمالية إلى الأفعال غير المباشرة في ممارسة الحكم، وهي الأفعال التي تشكِّل السلوك اللغوي للفرد والمجموعة معاً. يفحص الباحثون -في إطار هذه المقاربة- تقنيات وممارسات كلٍّ من السياسيين والإداريين والمربين وسلطات أخرى تابعة للدولة على المستويات الصغرى؛ ولا يقف البحث عند هذا وإنما يتعداه إلى الأسس المنطقية والاستراتيجيات التي تتبناها هذه السلطات.

يُستنتَج من هذا أن هؤلاء الباحثين -بنقلهم مركز البحث من مستوى أكبر إلى مستوى أصغر- يرون أن بحث السياسة اللغوية النقدية لا ينبغي أن يركز في المقام الأول على الأسس التاريخية والبنيوية لسياسة الدولة، وإنما على «الخطابات والممارسات التعليمية، واستعمال اللغة؛ وعلى الجملة تلك العمليات الاجتماعية المتضمَّنة في تشكيل الثقافة والمعرفة»، بعبارة بنيكوك. ومن أهم ما حققته الوجهة الجديدة للبحث هذه توسع مجالها الجغرافي -غير مكتف بالمجتمعات النامية- ليفحص سياقات الديمقراطيات الليبرالية. وفي هذا السياق أنجزت مور بحثاً يلقي الضوء على فن «الحكم» الذي تُسخِّر بوساطته الدولة الأسترالية الأساطير الأخلاقية والثقافية لتشكيل الرأي العام ومراقبة (=التحكم في) مجموعة من الاختيارات المتاحة (=المملاة) التي تبدو شرعية.

يختم طولفسن بحثه هذا بتسليط الضوء على ما يمور من نقاش علمي مؤسس على البحث، يمور في حقل السياسة اللغوية النقدية. وفي اعتقادنا أن أهمية هذا الختم تتجلى في وجود حوار مباشر حينا، وغير مباشر أحيانا بين مختلف المقاربات التي يرى طولفسن أن عنوان «السياسة اللغوية النقدية» يحتويها. ونعني بالحوار الخلاف العلمي المنتج للأفكار المسهمة في تطوير حقل السياسة اللغوية، وإخصابه بأفكار جديدة. وعلى الرغم من أن طولفسن سمى ما ورد في الخاتمة اسماً عاماً هو الدراسات، فإن القارئ لا يمكن أن يفوته أن الأمر يتعلق باختلاف في زوايا النظر من داخل «التوجه نفسه»، أعني ما أطلق عليه الباحث عنوانين، مختلفي الدال موحَّدي المدلول، هما على التوالي «المقاربة التاريخية-البنيوية» ثم «السياسة اللغوية النقدية».

وهكذا يحصر الباحث طولفسن ميادين الاهتمام في ما يلي:

أ- الأهمية النسبية الممنوحة للعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وللخطاب. ويرى هذا المنحى أن القوى الاقتصادية محورية في معظم العمليات اللغوية؛ وعلى خلاف هذا يذهب بنيكوك إلى أن المقاربة الأكثر إنتاجية هي تلك التي تشدد على السياسات الثقافية والخطاب. وبخصوص أهمية الدولة يرى كل من طولفسن وماي (٢٠٠١) May أن لها أهمية نسبية في وضع السياسة اللغوية، وأن عليها أن تصون الحقوق اللغوية للأقليات، وهو أمر لا يجادل فيه الاثنان؛ أما مازروي(٢٠٠٢) Mazrui وأليدو(٢٠٠٤) Alidou فيريان أن العولمة قد قلّصت دور الدولة، وفي مقابل ذلك منحت أهمية كبيرة للمنظمات الدولية من قبيل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركات متعددة الجنسيات.

ب- يهم الميدان الثاني المنزلة التي ينبغي أن تحظى بها الحقوق اللغوية في التعليم على وجه الخصوص. في بحث السياسة اللغوية النقدية يشار إلى أن اتجاهاً نقدياً يسائل مساءلة حقيقية مسلماتٍ قائمة على حق الإنسان في أن يتلقى تعليمه بلغة الأم. ومن المدافعين عن هذا الحق فيلبسن (٢٠٠٠) Phillipson، وسكوتناب-كانغاس (٢٠٠٠) Skutnabb-Kangas؛ ويُعَد ريسنتو وورايلي (٢٠٠٢) Ricento and Wiley ممن يجادل في ذلك، منبهين إلى أن السياسات التي تشجع التعليم بلغة الأم قد تكون عناصر مكوّنة في استراتيجيات الحفاظ على الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها الفئات السائدة. أما ما دعا الباحثين إلى التنبيه فبحثٌ جرى في جنوب أفريقيا حيثُ كان التعليم بلغة الأم سياسة محورية في الميز العنصري. والأمثلة على ما يكشف النية المبيّتة لمثل ذلك، وغيره، كثيرة (الدعوة التي يتزعمها اليوم في المغرب أحد رجال الأعمال المنافحين عن العامية لغة تدريس بحجة أنها لغة أم الطفل المغربي من جهة، وأن استخدامها في استيعاب مختلف المعارف، لاسيما في المدرسة، يضمن للطفل الاستيعاب الأمثل !). وتأسيساً على التحفظ السالف يذكّر طولفسن بأن الأمر يتطلب إجراء مزيد من الأبحاث والتحليلات في سياقات متعددة تنصب على سياسات لغة الأم التي يمكن أن ترتبط بأجندات اجتماعية وسياسية شديدة الاتصال بالصراع من أجل السلطة السياسية، ومن ثمة تبدو غير ذات صلة بالحقوق اللغوية.

ج- يهم الميدان الثالث إمكانية صيانة اللغة وتقويتها. وفي هذا الصدد هناك شبه إجماع على أن الأسرة والجماعة المحلية هما الحضنان الحاسمان في الحفاظ على اللغة وتقويتها، وهناك أيضا نقاش مداره إمكانات المدارس في الحث على مقاومة اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات السائدة. ثمة برنامج عمل رئيسٌ في بحث السياسة اللغوية النقدية يتمثل في إنشاء فهم جيّد للعوامل المسهمة في الحفاظ الناجح على اللغة وحماية برامج تقوية وجودها؛ وعلى رأس تلك العوامل دور الجماعات الأهلية في وضع السياسات وتسطير البرامج. ويرى طولفسن أنه سواء تعلق الأمر بالحقوق اللغوية أو بالعدالة الاجتماعية أو بالتعدد اللغوي من حيث قيمته الاقتصادية، فإن أشكال مقاومة تغيير اللغة سوف تظل بؤرة من البؤر في بحث السياسة اللغوية النقدية.

د- المجال الرابع يدور حول سؤال مفاده بأية طريقة يمكن أن يسهم بحث السياسة اللغوية النقدية في عدالة اجتماعية أقوى. والمسألة في هذه الحالة هي ما إن كان بالإمكان -في زمن تمارس فيه البنيات المجاوزة للأوطان- تطوير أشكال ديمقراطية تُعتمَد في وضع السياسة اللغوية، بوساطتها تتمكّن المجموعات الإثنية-اللغوية المسودة من وضع سياسات لغوية تؤثر فيها تلك المجموعات. في ضوء هذا ينبغي للباحثين في السياسة اللغوية النقدية استكشاف طرق جديدة تكون غايتها تصور سياسات لا تتنكّر للأهمية الحاسمة للهوية الإثنية-اللغوية، على أن لا تؤدي إلى أشكال جديدة من اللامساواة.

خلاصات

كنا في إحدى الفقرات الأولى من المحاضرة قد تساءلنا: ما الثابت وما المتغير في مقاربة طولفسن، وقد كان دعانا إلى هذا اختلاف عنوان المقاربة (المقاربة التاريخية-البنيوية؛السياسة اللغوية النقدية). ونود أن يكون مدار هذه الخاتمة حصر الثابت والمتغير بينهما.

- ما فُصِّل في ١٩٩١ وقع تركيزه وتكثيفه في ٢٠٠٦. وهذا هو الجانب الثابت.

- ما كان خارج نطاق منوال البحث النقدي أصبح اليوم داخله. وهذا وجه من أوجه المتغير.

- العنوان نفسه «النظرية النقدية في السياسة اللغوية» لا يعني تأسيس منظور جديد مغاير «للناريخية-البنيوية»، وإنما يعني توطينه على صعيدين: الأول، ترسيخ ارتباطه النظري بالأساس الفلسفي للنظرية النقدية؛ الثاني، ربطه باتجاه صار معروفاً في بحث السياسة اللغوية؛ نعني المقاربة النقدية التي أدرجها أ. بينيكوك تحت مظلة «اللسانيات التطبيقية النقدية». وهذا هو الوجه الثاني للمتغير. ولما كان الأمر كذلك، فما هذا الأساس الفلسفي، وما هذا التحليل النقدي (أو الأساس اللساني)؟

٢-٤ الأساسان الفلسفي واللساني النقدي

٢-٤-١ النظرية النقدية

لقد أطلقت هذه التسمية، في ما بعد، على مؤسسة عليمة أكاديمية تمارس البحث الفلسفي في ألمانيا مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. اسم المؤسسة معهد فرانكفورت للأبحاث الاجتماعية؛ أما المؤسسون فهم فيلكس فايل، وفريديريك بولوك، وماكس هوركيمر. جعل فايل للمعهد غاية هي «معرفة وفهم الحياة الاجتماعية في شمولها بدءاً من الأساس الاجتماعي حتى البناء الفوقي»[1].

شاع اسم «النظرية النقدية» بفضل عنوان الكتاب الذي نشره هوركايمر سنة ١٩٣٧ «النظرية التقليدية والنظرية النقدية»؛ وأشار إلى أن كلمة «نقدي» كما يستعملها تتخذ النقد الديالكتيكي للاقتصاد السياسي خلفية[2].

يدرك المطَّلع على أعمال الباحثين في السياسة اللغوية، من منظور تاريخي-بنيوي (منظور نقدي فيما بعد)، أنهم انتقدوا ما سموه المقاربة الكلاسيكية، لأنها تزعم الموضوعية والحياد في بحث الظواهر ذات الصلة بالتخطيط والسياسة اللغوية. والحق

١- حسن محمد حسن (١٩٩٣)، النظرية النقدية عند هربرت ماكيوز، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص. ١٠٠.

٢- المرجع نفسه، ص. ١٠٨.

أن هذه الفكرة لا تنفصل عما وجهه الباحثون في النظرية النقدية (الفلسفية) لما سموه الاتجاه الوضعي. ويتلخص هذا النقد في ما يلي[1]:

أ- الوضعية كنظرية للمعرفة وكفلسفة للعلم تُعَدّ طريقاً قاصراً ومضللاً، ولا يمكن أن نصل من خلاله إلى فهم صحيح للحياة الاجتماعية.

ب- الارتباط بين النزعة الوضعية وبين قبول الوضع القائم؛ ومعنى ذاك أنها تنتمي إلى الاتجاه السياسي المحافظ.

ج- يمكن أن تسهم النزعة الوضعية في خلق شكل جديد من أشكال التسلط يمكن تسميته بالتسلط التكنوقراطي... الذي يتم من خلال قوة لاشخصية هي التكنولوجيا.

ومن الأسس النظرية التي تقوم عليها النظرية النقدية يمكن الإشارة إلى إيمان ماركيوز، على سبيل المثال، بأن «الدافع الأساسي للنظام الاجتماعي هو حرية وسعادة الجماهير، وإهمال هذا العنصر من شأنه أن يسلب النظرية النقدية من أهم سماتها الجوهرية»[2]. ويعد هذا المبدأ أحد العناصر المحورية، سواء أتم التصريح بها أم لا، في المقاربة التاريخية-البنيوية. ويتجلى ذلك في الدفاع عن حق الفرد في الحياة الكريمة متمتعاً بكافة حقوقه من حيث هو إنسان، وفي إعمال التحليل في المؤسسات والبنيات والخطابات التي تحول بينه وتحقيق هذه الغاية.

ومن الغايات الأساسية التي تسعى المقاربة التاريخية-البنيوية في السياسة اللغوية إلى تحقيقها التغيير الاجتماعي؛ ومعناه تغيير الوضع المتسم بالحيف والإقصاء والإجحاف بما هو أفضل منه. نجد هذا المبدأ في إحدى تعريفات ماركيوز وهوركيمر للنظرية النقدية جاء فيه «النظرية النقدي [هي] الإيديولوجيا التنويرية للقوى الاجتماعية القادرة على إحداث التحول الاجتماعي التاريخي»[3]. ولن نجانب الصواب إن قلنا إن الباحثين الذين يتبنون المنظور النقدي، أكان ذلك في حقل السياسة اللغوية أم في

١- المرجع نفسه، ص. ١١٣.

٢- المرجع نفسه، ص. ١٢٥.

٣- المرجع نفسه، ص. ١٢٦.

التحليل النقدي للخطاب، يعدّون في طليعة القوى الأكاديمية الساعية إلى إحداث التغيير، تغيير العقليات ومساعدة الأفراد على إدراك وضعهم إدراكاً عقلانياً بتفكيك البنيات المتحكمة في صنع القرار.

إن المتتبع للاتجاه النقدي في حقلي السياسة اللغوية وتحليل الخطاب ينتبه إلى أنهما وُلِدا معا في العقد التاسع من القرن الماضي؛ فما الذي حدث لينشآ معاً في ذاك التوقيت بالذات؟ يكفي أن نذكّر هنا بأن رأسي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة[١] قادا سياسة منهجية لترسيخ ما سمي في ما بعد بالرأسمالية الجديدة في العقد الثامن من القرن الماضي؛ وتعني في نظر نورمان فيركلاف- وهو أحد مؤسسي التحليل النقدي للخطاب- ما يلي: «أحدث شكل لسلسلة من التغيرات الجذرية سمحت للرأسمالية بالمحافظة على أساس وجودها»[٢]. ويرى هذا الباحث أن من بين سمات الرأسمالية قدرتها على تجديد نفسها، وتتجلى هذه القدرة في التغيير ؛ والمقصود به «إعادة بناء العلاقات بين النُّطُق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (بما في ذلك إدخال مفهوم التسويق والسلعة على حقول كالتربية...)[٣]، (...) وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويات المختلفة في الحياة الاجتماعية: العالمي، والمناطقي (مثال ذلك أوروبا الموحَّدة)، والوطني، والمحلي»[٤]. وإذا كانت هذه بعض سمات الرأسمالية الجديدة من زاوية عامة فإنها قد أنجبت على الصعيد السياسي اتجاها سُمّي الليبرالية الجديدة، وهي «مشروع سياسي يسعى إلى تسهيل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وإعادة ترتيبها وفق متطلبات رأسمالية عالمية من دون قيود»[٥].

١- ينظر كتاب Wendy Brown (2016) المذكور أعلاه

٢- نورمان فيركلاف (٢٠٠٩)، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، ص. ٢٣.

٣- ينظر كتاب Andrea Mayr (ed), 2008, Language and power, an introduction to institutional discourse. Continuum P.G. UK, USA، ولاسيما الفصل الذي ساهمت به أندريا ماير (الفصل الثاني ص.ص. ٢٦-٤٥): خطابات التعليم العالي، المقاولة والتغيير المؤسسي في الجامعة.

٤- نورمان فيركلاف، المرجع نفسه.

٥- المرجع نفسه، ص. ٢٥.

من اللازم التوضيح أن هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية كانت لها نتائج اجتماعية وسياسية. فعلى الصعيد الاجتماعي تدهور مستوى عيش الفئات الاجتماعية المنتمية إلى الطبقة الوسطى، وازداد تدهور الفئات الفقيرة؛ وعلى الصعيد السياسي نهض التيار القومي المتطرف من سقوطه الذي تلا نهاية الحرب العالمية الثانية، فأصبح منادياً بوضع حد لهجرة أبناء الجنوب إلى الشمال (أوروبا وأمريكا)، محمّلاً إياهم مسؤولية التدهور؛ فانتشر خطاب عنصري يدين الانتماءات الأصلية للمختلفين لوناً وديناً وثقافة... ووجد هذا الخطاب ترويجاً في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، ولا سيما تلك المتعاطفة مع هذا التوجه السياسي المتطرف. ومن هذه الخلفية يتضح أن المنظور النقدي في السياسة اللغوية وتحليل الخطاب جعل من مهماته البحثية فضح جميع أشكال هذا الخطاب، صريحاً كان أو ضمنياً، فردياً كان أو مؤسسياً، دون إغفال تتبع تجلياته وعواقبه.

٢-٤-٢ الأساس اللساني النقدي

من المفيد التذكير بأن هذا التوجه البحثي نشأ[١] في إثر انعقاد ندوة يناير ١٩٩١ في أمستردام، شارك فيها الباحثون: تون أ. فان دايك، ونورمان فيركلاف، وغونتر كراس، وتيو فان ليفن، وروث ووداك. ناقشت المجموعة مقاربات تحليل الخطاب، ولاسيما بعده النقدي. ولكن المجموعة لم تتأسس لذوبان أعضائها الباحثين فيها، وإنما «لترسيخ الاختلافات متصلةً بالنظريات والمنهجيات، والتشابهات في الطريقة البرنامجية»[٢]. ولسنا نجانب الصواب إن قلنا إن هذه المقاربة تكاد «ترادف» هؤلاء الباحثين المذكورين. فما الذي يميز تحليل الخطاب من هذا المنظور؟

١- يجد القارئ في بحث مايكل بيلليغ Michael BILLIG التحليل النقدي للخطاب وبلاغة النقد، ضمن كتاب التحليل النقدي للخطاب النظرية والبينية، تحرير جيلبرت فايس وروث ووداك (٢٠٠٣) منشورات بالغريف ماكميلان. ص.ص. ٣٥-٤٦؛ يجد فيه تأريخاً لظهور عنوان هذا المنظور ومن نحته، ومساره...

٢- مناهج التحليل النقدي للخطاب، تحرير روث فوداك، ميشيل ماير (٢٠١٤؛ ط.٢)، ترجمة عزة شبل محمد، مراجعة وتقديم عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة. ص. ٢١.

ترى ووداك وميشيل ماير أنها أربع خصائص:

أ- «لا يهتم ببحث وحدة لغوية ولكن بدراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة بالضرورة، ولهذا فإنه يتضمن العديد من التخصصات والأساليب المنهجية.

ب-كل اتجاهاته «موجهة نحو حل المشاكل، وهي بالضرورة بينية وانتقائية».

ج- الاهتمام «بتعرية الإيديولوجيات والسلطة خلال فحصٍ موضوعاتي ومنهجي لبيانات علاماتية سيميائية (مكتوبة، ومسموعة، ومرئية).

د- إنجاز الباحثين مواقفهم الخاصة، ويبقون في الآن نفسه ناقدين ومتأملين لعملية البحث التي يقومون بها»[١].

تتعلق الخصائص الثلاثة الأولى (أ؛ ب؛ ج) بالمهام المنوطة بهذه المقاربة، وتتعلق الرابعة بأخلاقيات البحث أو أدبياته، ومعناه أن يُخضِع الباحث عمله لمبضع التأمل الذاتي القريب من النقد الذاتي[٢].

وللوقوف على التشابه والاختلاف اللذين يسمان منجزات هذه المقاربة بتعدد منجزيها نسوق تعريف فان دايك لهذا الضرب من الدراسات: «للدراسات النقدية للخطاب[٣]... الصفات التالية:

- أنها تهدف إلى التحليل، وبذلك تسهم في فهم المشكلات الاجتماعية الخطيرة وحلها، وخاصة تلك المشكلات التي يسببها أو يؤدي إلى تفاقمها حديثٌ أو نصٌّ عام، مثل الأشكال المتنوعة من التعسف في إساءة استعمال السلطة (الهيمنة) وعدم المساواة الاجتماعية الناتجة عنها.

١- المرجع نفسه، ص. ص. ٢٠-٢٢.

٢- في هذا الصدد ننصح للقارئ بالاطلاع على التقديم الذي كتبه الباحث عماد عبد اللطيف للترجمة. هذا من أجل الوقوف على ما يجعل هذا «الزعم» شديد النسبية، أو على الأقل ما يجعله غاية مطلوبة، ولكن ذات الباحث واقتناعاته ومواقفه تحدّ من إمكانية ذلك.

٣- اختار فان دايك منذ وقت غير يسير ممارسة البحث من المنظور النقدي نفسه، لكن بتوسيع مجاله لينفتح على اختصاصات علمية جديدة فسماه «دراسات الخطاب». وللاستزادة يُنظر الرابط الآتي: http://www.discourses.org/

- التحليل يتم إجراؤه في إطار منظور معياري تحدده الحقوق الدولية للإنسان، التي تتيح تقييماً انتقادياً لممارسات التعسف الخطابية، وكذلك إرشادات بشأن التدخلات العملية ومقاومة السيطرة غير المشروعة.
- والتحليل بصفة عامة يأخذ في الاعتبار مصالح وخبرات ومقاومة تلك المجموعات التي هي ضحايا الظلم الخطابي وتبعاته»[١].

إن تأمل العناصر الواردة أعلاه (المنسوبة إلى ووداك وماير، وفان دايك) تجعل الباحث المتتبع ينتبه إلى المشترك بين الباحثين من داخل هذا المنظور، دون إغفال أن الاختلاف يسوّغه تطور تصورات الباحث وتأثير الحقول المعرفية النامية التي تمارس تأثيراً لا يمكن إنكاره. وهذه حال فان دايك الذي أضحى «يحجز» للسانيات المعرفية cognitive (أو التصورية، العرفانية، العَرْفَنية بحسب الترجمات) موقعاً متميزاً، على خلاف ووداك على سبيل المثال. هذا علاوة على أن السياقات (الأمكنة) التي يدرّس فيها فان دايك ليس تأثيرها مستقلاً عن توجيه اهتماماته البحثية.

وإذا كان الباحثون، انطلاقاً من هذا المنظور، يرجعون أصوله إلى «مؤسسه» الأول روجي فولر، فإن أ. بينيكوك يجعله فرعاً وازناً في اللسانيات التطبيقية النقدية التي يدرج تحتها أربعة عشر ميدانا بحثياً[٢]. وفي هذا المقال المكثف يجد الباحث أيضاً تفصيلات دقيقة لما هو نقدي في المقاربات المختلفة المندرجة (في رأي بينيكوك) ضمن اللسانيات التطبيقية النقدية. ولقد خصص لهذا فقرات مهمة لسبب وجيه هو أن صفة «النقدية» هي المعوَّل عليها بدءاً لوضع فاصل بين اللسانيات التطبيقية واللسانيات التطبيقية النقدية.

لا يمكن ختم الحديث عن التحليل النقدي للخطاب دون الإشارة إلى أحد أهم الكتب التي توجه نقداً بناءً لهذا المنظور لسببين: الأول، ابتعاد التحليل النقدي للخطاب (السائد) عن الأساس اللساني الذي بُني عليه أوّل مرة، ولذا ينفتح كريستوفر هارت -مؤلف الكتاب- على اللسانيات الوظيفية النسقية (ماك هاليداي) واللسانيات المعرفية

١- المرجع نفسه. ص. ١٤٠.

٢-ينظر مقال اللسانيات التطبيقية النقدية، أ. بينيكوك، ص. ص. ١٤-٢١ ، ضمن الموسوعة المختصرة للسانيات التطبيقية، تحرير مارجي بيرنس وكيث براون؛ منشورات إلسيفير، ٢٠١٠.

دون التخلي عن المكون التحويلي المنحدر من اللسانيات التوليدية. يؤسس ك. هارت مقاربته النقدية مركزاً على الاستعارة في المقام الأول، ومن ثمة يسميها التحليل النقدي للاستعارة critical metaphor analysis[1]. المأخذ الثاني، إغفال المكون المعرفي، وكذا ما يمكن أن يثري به علم النفس التطوري البحث.

في اعتقادنا أن هذه الفقرات المعدودة التي خصصناها لهذا المنظور أو المقاربة (التحليل النقدي للخطاب) كافية لإنارة التعالق الكائن بين الدراستين محور هذه المحاضرة. وللقارئ الراغب في الاستزادة الاطلاع على بعض المراجع في لائحة البيبليوغرافيا، سواء في هذه المحاضرة أو في الكتب المحال عليها في تلك المؤلفات.

١- ينظر كتابه التحليل النقدي للخطاب والعلم المعرفي، منظورات جديدة في خطاب الهجرة، منشورات بالغريف ماكميلان، ٢٠١٠.

الباب الثالث

التحليل اللساني للسياسة اللغوية

سؤال نفتتح به البحث: بأيّ معنى يعتبر بحث ووداك لسانيا؟ أيّ لسانيات؟ أبحصر المعنى أم بمدلول موسّع؟ هي مختصة في تحليل الخطاب أجل، أما اللسانيات التي تستعين بها في تحليلاتها المختلفة فتداولية يتم إغناؤها بالبلاغة الإقناعية (الحِجاج). وفي التحليل النقدي للخطاب تكاد تكون أبحاثها منصبة على خطاب اللاسامية.

رأينا في القسيم الأول إسهام جيمس و. طولفسن في تحليل السياسة اللغوية ونظريته المسماة بنيوية-تاريخية أو نظرية نقدية، ولقد انتهينا إلى أن رؤيته لمستقبل البحث في السياسة والتخطيط اللغوي يتمثل في تحليل الخطاب، ولاسيما النقدي منه. أما في هذا القسيم الثاني فسنعطف عنان الحديث إلى طريقة في التحليل تستجيب لأمل طولفسن وتندرج في ما يتوقعه ويرغب فيه أفقاً لحقل اختصاصه، نعني تحليل السياسة اللغوية من زاوية لسانية (خِطابية). وإذا اتفقنا على هذا نقول.

٣-١ مقدمات نظرية

خصصت روث ووداك هذا البحث للحديث العلمي عن الطرائق اللسانية المستخدَمة في تحليل النصوص التي تنصب على مناقشة السياسات اللغوية أو نقدها أو اقتراحها. ونظراً إلى أن مدار الحديث هو السياسة اللغوية فقد بدأته بتعريفها تعريفاً تراه مناسباً ما دامت قد انتقته من بين عشرات التعريفات. يعود التعريف إلى هيربرت كريست Herbert Christ الذاهب إلى أن السياسة اللغوية هي كل تأثير عمومي في النطاق التواصلي للغات، ومجموع تلك المبادرات السياسية (سواء أتمت من الأعلى إلى الأسفل أم من الأسفل إلى الأعلى) التي تُدعَّم من خلالها الصلاحيةُ العمومية للغةٍ من اللغات، ووظيفيتُها وانتشارها. وعلى غرار جميع السياسات تعتبَر السياسة اللغوية موضوع صراع، ولذلك وجب أن يطّرد إعادة تنظيمها عن طريق المناقشة والنقاش المستمرين (كريست، ١٩٩١، ص.٥٥).

اللافت للانتباه أن ووداك اختارت تعريفاً يناسب موضوع بحثها، في جانبه التطبيقي على وجه الخصوص؛ نعني «النقاش العمومي»، على الرغم من أنه نقاش مغلق لأنها ارتأت أن تكون العيّنة «مجموعة محدَّدة» سلفاً، لاعتبارات معقولة؛ هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يمكن أن نشدد على عدد من الألفاظ ذات الحمولة في التعريف نذكر

منها تخصيصاً: «تأثير عمومي»، «المبادرات السياسية»، « موضوع صراع»، «المناقشة والنقاش». ويمكن أن نختزل بعضها لتكون النتيجة «التأثير، والمبادرة، والصراع، والنقاش». فكل مبادرة لا بد من أن تحدث تأثيراً، وكل تأثير ينجم عنه صراع، وكل صراع يحتاج إلى تفاوض عبر النقاش؛ ما دام المعنيون يعيشون في مجتمع ديمقراطي. تنتقل الباحثة إلى طرح عدد من الأسئلة وثيقة الصلة بالنقاش والمناقشة. يتضح ذلك بإثباتها –مع بعض التعديل في ترتيبها–على النحو الآتي:

كيف يدرس المرء «السياسات»؟

ما أسئلة البحث التي تتمخض عنها منهجيات بعينها؟

ما أجناس النصوص ذات الأهمية في دراسة السياسة اللغوية؟

هل ندرس الوثائق التي تقترح السياسات أم التي تنفذها؟ أم نركّز على تصورات السياسات اللغوية الرسمية؟ أم على تنفيذها كما تترجمه الكتب والبرامج الدراسية؟ أم هل نركز على المواقف من اللغات والسياسات اللغوية؟ أم على تجارب الناس مع السياسات اللغوية؟ أم على نقاشات هذه السياسات في وسائل الإعلام أو المناظرات التلفزيونية؟

أحدثنا بعض التعديل في ترتيب الأسئلة لتشكل مجموعتين متكاملتين؛ وذلك لأن المجموعة الأولى (الأسئلة الثلاثة الأولى) تتعلق بما هو رسمي (الأعلى إلى الأسفل)، بينما تتعلق المجموعة الثانية (الأسئلة الثلاثة الأخيرة) بما هو غير رسمي في السياسة اللغوية (الأسفل إلى الأعلى). وعلى الرغم من هذا التمييز بين المجموعتين فإنهما متفاعلتان، أي تتبادلان التأثير. وغني عن البيان أن محور بحث ووداك تعكسه أسئلة المجموعة الثانية.

على أن ووداك تنظر إلى الأسئلة السالفة من زاوية تحليل الخطاب، ولاسيما من زاوية انتماء الأسئلة السالفة إلى أجناس لغوية تختلف من حيث طريقة الأداء (نصوص شفاهية، مكتوبة، مرئية). ويترتب من اختلاف الأجناس التي تنتمي إليها النصوص المصنّفةُ هذا التصنيف تمايز المعارف التي يقدمها كل جنس عن السياسة اللغوية. ونظراً إلى أن الباحثة سمت المنتَج، على اختلاف طريقة إنتاجه ووسيلته، «نصاً» فقد صار من الضروري تقديم تعريف لما يحيل عليه النص هنا.

ترى ووداك أن النصوص يمكن أن تُحلَّل وتُعامل تمثيلات للوقائع والحقائق والسياسات، ويمكن أن تُستخدَم أيضا من أجل استنباط المعطيات عبر أسئلة أو استجوابات... وأخيرا تؤدي النصوص وظيفة متعالية، ومعنى الوظيفة المتعالية أننا نتحدث عن السياسات اللغوية ونناقشها ونسائلها مستخدمين النصوص. والحق أن هذا التعريف يستوحي ما انتهى إليه الباحث نورمان فيركلاف، يقول: «أستخدم مصطلح «النص» بمعنى واسع جداً. النصوص المكتوبة والمطبوعة -كــــ: قائمة المشتريات ومقالات الصحف- هي «نصوص»، لكن مدوَّنات المحادثات واللقاءات المحكية نصوص أيضاً، كذلك الأمر بالنسبة إلى برامج التلفاز، وصفحات شبكة المعلوماتية. يمكننا القول إن أيّ ظهور فعلي للغة في الاستخدام هو «نص»، مع محدودية هذا التعريف، إذ إن برامج التلفاز كنصوص لا تتضمن فقط اللغة، إنما أيضاً الصور المرئية والمؤثرات الصوتية»(١).

إن تعدّد الأجناس التي تنتمي إليها النصوص يتطلب صياغة منهج سِمَته التعدد. وهذا ما بيّنته الباحثة في الجدول التالي:

الأجناس	الطرائق/ المناهج
النصوص المكتوبة	التحليل الحجاجي، النحو الوظيفي النسقي، التحليل متعدد الصيغ
النصوص الشفاهية: الخُطب	الخطابة (البلاغة)، التحليل الحجاجي، التحليل الاستراتيجي، اللسانيات التداولية
المحادثات	تحليل المحادثة، اللسانيات الاجتماعية التفاعلية
القصص	التحليل اللاييوفي (نسبة إلى وليام لايبوف)، التحليل الوالتزكي Waltzki، اللسانيات التفاعلية، التحليل السردي
النصوص المرئية	التحليل متعدد الصيغ، تحليل الفيلم، التحليل السميوطيقي

يتضح من هذا الجدول أن تعدد أجناس النصوص يفرض أن يكون المنهج متسما بتعدد الاختصاصات المعرفية المجنَّدة لتحليلها. ليس تعدد الانتماء وحده ما يفرض

١- نورمان فيركلاف، المرجع السابق. ص. ٢٢.

الاستعانة بطرائق متنوعة، وإنما يمليه أيضاً التداخل بين جنسين أو أكثر في نص واحد (التناص الظاهر والخفي).

٣-٢ الأجناس المعنية بالتحليل

تطرح ووداك سؤالاً شديد الأهمية مفاده «ما الأجناس التي نتعامل معها ونحن نحلل النقاشات الدائرة حول السياسات اللغوية»؟ هي خطب السياسيين على الرغم من أن السياسيين نادراً ما يتحدثون عن السياسات اللغوية في خطبهم، ولمن شاء تحليل نصوصهم المتصلة بها أن يولي وجهه شطر أنواع متعددة مثل الاتفاقيات، والدساتير، والاقتراحات. وهنا يجد المرء تصريحاتهم. ومن ضمن سمات خطب السياسيين أنها تستفيد من إمكانات وأساليب بلاغة الإقناع وهم يهدفون إلى إقناع أتباعهم أو عموم المواطنين بقبول إجراءات معينة اقترحوها، أو رفض أخرى اقترحها الجمهور أو الخصوم السياسيون. وقد يقوّون حظوظ خطابهم بأساليب مجازية أو باستنفار الطاقة الاستعارية أو الاستراتيجيات الحجاجية...

وتؤدي المحادثات العفوية دوراً مهما في مناقشة قرارات السياسيين أو المؤسسات العمومية الرسمية أو المنظمات الأهلية؛ و تجري هذه المحادثات العفوية في مقامات رسمية أو غير رسمية، وقد تكون وسيلة إيصالها إلى الجمهور العريض متنوعة مثل المذياع والتلفاز ومواقع التواصل في الشابكة حيّة أو مسجَّلَةً. ويلاحظ في هذا الجنس أن ثمة إمكانيتين: إما أن تكون المجموعة المشاركة في النقاش محدَّدَةً (مغلقَةً)، وإما أن تكون مفتوحة غير مقيَّدة بشروط معيّنة. وجدير بالذكر أن النقاش الذي حللته ووداك في بحثها هذا ركّز على النوع الأول، أي المغلَق. على أن سمة العفوية لا تلغي استخدام وسائل لغوية تمتح من التداوليات وقواعد المحادثة. ثمة سُبُل أخرى تمكن الباحث من دراسة المواقف من السياسات اللغوية ذكرت منها الباحثة الاستجوابات، والاستبيانات، والروائز...

نطرح السؤال الآتي: الأجناس التي ذكرتها الباحثة ليست موضوع بحث عند اللسانيين وحدهم، وإنما يعالجه علماء السياسة، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، والباحثون في الدراسات الثقافية، ومؤرخو الأفكار... فما الذي يميز معالجة اللسانيين

عن غيرهم؟ يعتني الباحثون في الإنسانيات عامة بمحتوى النصوص وغيرها، بينما يخصّص اللسانيون تصورهم بأن الأجناس المذكورة «تفاعلات تواصلية»، ومن ثمة ينبغي أن ينظر إلى الجنس في كليته، أي أن يدرك ويحلَّل باعتباره نصاً واحداً منسجماً. ومعنى ذلك أن اللساني لا يكتفي بالعناية بجزء من النص المعني أو بقسم منه، وإنما يفرض عليه التحليل -وكذلك التصور- أن يعالج الجزء في ضوء الكل.

على هذا النحو يسعى بحث ووداك إلى إغناء المقاربات المألوفة في حقل السياسة اللغوية بخلفية لسانية لا تقف عند حدود محتوى التصريحات والاستجوابات والاستبيانات والنصوص، وإنما تجمع إلى ذلك كيفية الصياغة، وطريقة التعبير، وأساليب القول، وبنية المقول أو المكتوب... وربما يرى المختصون في هذا الحقل عملاً من هذا القبيل دماءً جديدة تغنيه، وتفتح أمامه آفاقاً أخرى غير تلك المألوفة، وتوسّع رقعته وتجدد أسئلته.

٣-٣ عناصر تصميم البحث وتنفيذه

يبدو لنا في هذا الركن من البحث نَفَس بيداغوجي غايته تقريب الطريقة اللسانية المعتمَدَة في تحليل النصوص ذات الصلة بتحليل السياسة اللغوية، ولكن الطريقة لا تنحصر في هذه وحدها. يتألف التصميم من عشر نقاط قابلة للتصنيف إلى عامة وخاصة. فأرقام ما يدخل في العامة هي: ١؛ ٣؛ ٤؛ ٨؛ ٩؛ ١٠. وأرقام ما يدخل في الخاصة هي: ٢؛ ٥؛ ٦؛ ٧. فلنبدأ بالعامة محافظين على ترقيمها الأصلي، مقفّين بما جعلنا نعتبرها عامة:

١- صياغة أسئلة البحث.

٣- مراجعة الأدبيات.

٤- صياغة الافتراضات: تخصيص (تدقيق) أسئلة البحث.

٨- التحليل الكيفي، والكمي للنص إمكانا: يعكس الاختيارات التي تمت في (٥) و (٦). قد تؤثر النتائج في العناصر (١) و (٢) و (٣)، فيتطلب الأمر إعادة النظر (التفكير) في هذه العناصر.

٩-تحليل النتائج وتأويلها (تفسيرها) غير منفصلة عن (١).

١٠-تطبيق النتائج وتعميمها.

وصفنا هذه العناصر بالعامة لأنها مشتركة بين مختلف أنواع البحث في العلوم الإنسانية بصفة خاصة. وكما هو معلوم لا بد لكل بحث من أسئلة، وعرض للأدبيات، وصياغة للافتراضات، وقراءة للنتائج تفسيراً وتأويلاً، ونشر لنتائج البحث، أو بعبارة أخرى تعميمها لكي يطلع عليها المختصون والمهتمون عموماً.

أما العناصر المتبقية فهي خاصة لأنها ألصق بموضوع بحث ووداك:

٢- البحث الإثنوغرافي: هو بحثٌ بيني، تاريخي، سوسيولوجي، سوسيولساني في السياق المخصوص للنقاشات/ المحادثات، الأوراق السياسية، الخ. - دراسة رائدة.

٥- إعمال أسئلة البحث: ينبغي أن تُتَّخذ قرارات مهمة بصدد المنهجيات العملية بحيث تبدو كافية لإعمال أسئلة البحث. عند هذه النقطة يقرَّر في شأن اختيار عيّنة المعطيات، وتتضمن بعض مناهج اختيار عينة المعطيات أجناساً بعينها من النصوص. وتفرض مقاربةٌ منهجية بينيةٌ نفسها، في حدود الإمكان: يُنظر في الظواهر نفسها من زوايا مختلفة. وتسمح هذه المقاربة بتحصيل نتائج متمايزة، إذ يمكن تحليل أبعاد مختلفة من الموضوع (الموضوعات)، لا بعدٌ واحد فحسب، وكذلك فهمها وتأويلها، كما يشجع على تفسيرها... وعلى هذا النحو يتكامل التحليلان الكمي والكيفي.

٦- اختيار مقولات من أجل تحليل النصوص أو الخطابات، مقولات تعكس طرائق معيَّنة لتحليل النص، جنس النص قيد البحث، السياق والمقام، وتعكس بالطبع أسئلة البحث وافتراضاته. بالإمكان، على سبيل المثال، اختيار مقولة «الإدماج/ الإقصاء»، وهو ما يعني ضمنياً [اختيار] خصائص ووحدات لغوية بعينها، وهو ما يتوقف على جنس النص.

٧- اختيار الوحدات اللغوية من أجل تحليل النصوص أو الخطابات. على أن هذه الوحدات ليست مستقلة عن نظرية النحو أو الخطاب/ نظرية النص.

ثمة اختيار مخصوص ينبغي أن يتم على أسس تداولية صريحة، وذلك لأن بعض الطرائق والوحدات اللغوية تعد أكفأ من غيرها في بحث أسئلة بحثية مخصوصة.

صنفنا هذه العناصر في باب الخاص لأنها تبيّن سيادة المقولات اللسانية-التداولية تخصيصاً كما تطبقها الباحثة، ومن ثمة فإن هذه العناصر لا يمكن -في نظرنا- أن تصدق على جميع أنواع المقاربة ما لم تكن ذات خلفية لسانية. والأمر في نظرنا بدهي، ما دامت غاية البحث إبراز البعد اللساني في الخطابات والنصوص المتصلة بالسياسة اللغوية، وإخضاعها للتصور اللساني الذي يُعنى -هنا- بتتبع الوحدات اللغوية... المبرزة لإنتاجية المقاربة اللسانية.

٣-٤ المقاربة التاريخية-الخطابية

لا يمكن للقارئ إلا أن يتساءل ما خصائص هذه المقاربة التي تسميها الباحثة تاريخية-خطابية؟ نبدأ بالإجابة المتدرّجة بالقول إن هذه المقاربة تنتمي إلى توجّه سائد في تحليل الخطاب يسمّى «التحليل النقدي للخطاب»؛ غير أن الباحثة تنبّه القارئ إلى أن هذا الانتماء لا ينفي الاختلاف. ويكمن وجه الاختلاف في أن مقاربتها لا تُعنى بتقييم «الصحيح» أو «الخاطئ»، على خلاف عدد من الباحثين المنتمين إلى التوجّه المذكور.

أما بالنسبة للخصائص المميزة فتلح الباحثة على إحداها تسميها الخصيصة الأبرز، سعيها في التعاون مع مختلف المقاربات، ولذا تنعتها - من زاوية منهجية- بالبينية، وتشكيلة متنوعة من المعطيات العملية، وخلفية معلومات. أما إلحاحها على البينية المنهجية ففي ذاك وقاية من زلل الانحياز. ومن المعلوم أن الباحثين في حقل تحليل الخطاب يرمون زملاءهم في التحليل النقدي للخطاب بأنهم يخلطون بين السياسة والبحث العلمي، بينما يرى محللو الخطاب تحليلاً نقدياً أنهم باحثون مناضلون. فتفادياً لذلك اختارت ووداك أن «تحصّن» مقاربتها بالانفتاح على المناهج المختلفة، مما يضمن لنتائج أبحاثها النسبية.

الخصيصة الثانية المميزة لمقاربتها تتصل بالبعد التاريخي، يتجلى هذا في محاولتها إدماج أكبر قدر من المعرفة المتاحة حول المصادر التاريخية، علاوة على خلفيةِ الحقلين

الاجتماعي والسياسي اللذين تنغرس فيهما «الأحداث» الخطابية. أضف إلى هذا أن هذه المقاربة لا تكتفي باستحضار البعد التاريخي للأفعال الخطابية، وإنما تحلله من خلال استكشاف الطرق التي تُخضِع أجناس الخطاب للتغير التاريخي (للتطور). وحين يتم ذلك كله يستعان بالنظريات الاجتماعية باعتبار قدرتها على تمكين الباحث من التفسير (السياق).

٣-٤-١ الخطاب والسياق وحقل الفعل

تحدد الباحثة الخطاب بناء على المادة المبحوثة من جهة، وعلى التحديد المتوافق بشأنه في التحليل النقدي للخطاب. وتأسيساً على ذلك تتصور المقاربة التاريخية الخطاب واللغة مكتوبة أو متكلمةً شكلاً من أشكال الممارسة الاجتماعية؛ وبالتالي فالخطاب طريقة من طرق التدليل على ميدان خاص للمارسة الاجتماعية. ومن المسلمات في هذا الباب أن العلاقة بين الممارسات الخطابية وحقول الفعل المخصوصة جدلية. ومعنى ذلك أنها تشكِّل المقامات الاجتماعية والمؤسسية للخطابات وتؤثر فيها، وبالمثل تؤثر الخطابات في العمليات والأفعال الاجتماعية والسياسية وغير الخطابية.

الخطاب في تصور هذه المقاربة حُزمة مركبة من الأفعال اللغوية المتعالقة المتزامنة، وتتجلى في الحقول الاجتماعية للفعل وعبرها، من حيث هي علامات سميوطيقية شفاهية أو مكتوبة؛ وتكون في كثير من الأحيان «نصوصاً» تنتمي إلى أنواع سميوطيقة مخصوصة، أي إلى أجناس.

أما الخاصية الأبرز من أجل تحديد خطاب ما فهي الموضوع الماكرو (الكبير)، ومثال ذلك السياسات اللغوية. على أن كل موضوع ماكرو يمكن أن يتألف من عدد من الموضوعات الفرعية (الصغرى). وللتوضيح نقول إن موضوع «العطالة» عن العمل، مثلاً، يشمل موضوعات فرعية هي على سبيل الذكر «السوق»، «نقابات التجار»، «الرفاه الاجتماعي»، «السوق المعولَـمَة»، «سياسات التشغيل والتسريح من العمل»... ومن سمات الخطابات أنها مفتوحة وهجينة، لا أنظمة مغلقة. ويظهر ذلك جلياً في التناص وتداخل الخطابات، مما يدل على قبول الخطاب احتواء خطابات فرعية.

للممارسات الخطابية -من الزاوية الاجتماعية- وظائف وأهداف مؤسسية يمكن التمثيل لها بحق العمل السياسي: نميز بين وظائف كل من التشريع، وتقديم الذات، وصناعة الرأي العام، وتشكيل الموافقة داخل الحزب السياسي، والدعاية والتصويت، والحكم والتنفيذ، والمراقبة والتعبير عن المعارضة. ومن سمات الخطابات أنها تتجاوز الحدود القائمة بين حقول الفعل، ويحيل بعضها على بعض، أو فلنقل إن بعضها مرتبط ببعض، من زاوية اجتماعية ووظيفية.

في تصور الباحثة أن له أربعة مستويات:

أ - اللغة المباشرة أو النص الداخلي المساعد (سياق المقال).

ب- العلاقة التناصية -أو الداخلية في الخطاب- بين العبارات.

ج- المتغيرات الواقعة خارج اللغة أو الممارسة الاجتماعية والأطر المؤسسية لسياق الموقف المخصوص.

د- السياقات الاجتماعية-السياسية والتاريخية الموسَّعة، وهي السياقات التي تنغرس فيها الممارسات الاجتماعية.

٣-٤-٢ مقولات التحليل

المقصود بمقولات التحليل تلك المصطلحات ذات المهمة التحليلية. وفي هذا الصدد تشير الباحثة إلى عدد من العناصر والاستراتيجيات الخطابية التي تستحق العناية الخاصة. ومن أجل مزيد من التوضيح نفترض أن ما سوف ينصب عليه التحليل هو ضميرا «نحن» و «هم»، وهي استراتيجية تحظى بتوظيف كثيف في الخطابات الشفاهية على وجه الخصوص؛ على أن ليس معناه أن النصوص تخلو من توظيف الاستراتيجية نفسها. هي خمس استراتيجيات صاغتها الباحثة صياغة استفهامية في خمسة أسئلة على النحو الآتي:

أ-كيف يسمَّى الأشخاص ويحال عليهم من الزاوية اللغوية؟

ب-ما السمات والصفات والميزات والخصائص المنسوبة إليهم؟

ج- بأيّ الحجج والخطاطات الحجاجية يحاول أشخاص بأعيانهم ومجموعاتٌ اجتماعية تسويغ إدماج/ إقصاء الآخرين وإضفاء الشرعية على محاولتهم؟

د- من أيّ منظور أو زاوية نظر يُعبَّر عن هذه الدمغات والنعوت والحجج؟

هـ- هل يُعبَّر عن الأقوال الشخصية علانية؟ هل هي حادّة أو ملطَّفة؟

تدور الاستراتيجيات المتضمَّنَة في هذه الأسئلة حول الأنا (الذات) الإيجابية والآخر السلبي. وتخدم كلها تسويغَ أو إضفاءَ الشرعية على الإدماج/ الإقصاء، وبناءَ الهويات. وتعني الباحثة بالاستراتيجية مخطَّطاً (متفاوت القصدية) من الممارسات (ومن ضمنها الخطابية) المعتمَدَة لتحقيق هدف خاصٍّ، اجتماعيٍ، أو سياسي، أو نفسي، أو لغوي.

٣-٤-٣ السياسات اللغوية: الأجناس والطرائق

تشير الباحثة إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي شهدت وتشهد نقاشات في الفضاءات العمومية حول السياسات اللغوية. وذكرت ووداك خمسة فاعلين ترتبط بهم خمسة فضاءات عمومية نوجزها في الآتي:

أ- تتعامل خطب السياسيين، في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع قضايا ذات صلة بالهويات الأوروبية، وفي هذه تؤدي اللغة دوراً بارزاً.

ب- يسهم المواطنون الأروبيون في قضايا السياسة اللغوية بصراحة متناهية في منتدى مخصص للنقاش على موقع الاتحاد الأوروبي (w.w.w.europa.eu.int).

ج- تنقل وسائل الإعلام (المكتوبة والمرئية) تصريحات السياسيين، معيدة تسييقها (تضعها في سياق جديد) بطرق مخصوصة وبارزة.

د- تتضمن النقاشات الدائرة في برلمان الاتحاد الأوروبي، وفي البرلمانات الوطنية نقاشات حول رخص الإقامة، والهجرة، واللجوء، والسياسات الأمنية... وهي لا تخلو من قضايا السياسات اللغوية على أصعدة وطنية، وجهوية، ومحلية، وأوروبية.

هـ-وتناقش كذلك في وسائل إعلام (مواقع على الشابكة) تابعة لعامة الناس أو للأقليات اللغوية.

و- تقترح المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية كتباً مدرسية من أجل تعليم اللغة؛ وعلى البرامج المقدمة في هذه الكتب أن تتكيف مع اللغات المتكلَّمة في البلدان الأوروبية.

تلك بعض الأجناس التي تنتمي إليها الخطابات التي يمكن أن تكون موضوع بحث يهم السياسة (السياسات) اللغوية. والملاحظ أن التنوع هو ما يطبعها، سواء من حيث منتجها أو من حيث مقامها أو فضاؤها. ولئن كان موضوعها واحدا فإن التحليل الدقيق للخطابات المعبّرة عن أجناس الانتماء مختلفة لا محالة؛ فالخطاب المنتَج في مؤسسة رسمية ليس هو المنتَج في موقع من مواقع الشابكة الذي يديره أحد الناس من عامة المواطنين الذين يتيح لهم النظام الديمقراطي ويضمن حق النقاش، ويقال الشيء نفسه عن المنتَج في إطار نقاش برلماني. والحق أن مقام الخطاب ومنتِجه وموضوعه يطبع الخطابات بسمات لن تكون كلها مشتركة بينها.

٣-٤-٤ المقاربة بينية الطرائق

محضت ووداك تحليلها لما يندرج في ما تسميه «الأجناس شبه العمومية»؛ ومن أهم سماتها البارزة العفوية. على أن ثمة مقامين يستجيبان لهذا الشرط على نحو متفاوت هما وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفاز)، والمجموعات المحدَّدة. تضمن عفوية النقاش ألا يراقب المشارك خطابه، ما لم يكن قد تدرّب من قبل على أدبيات العلاقات العامة. والفرق، على سبيل المثال أن النقاش الذي يجري في خشبة (بلاطو) التلفاز لن ينافس في العفوية نقاش المجموعة المحدَّدة. ولكن بينهما سمة مشتركة هي وجود منشطٍ يتمتع بنفوذ ليس في إمكان الآخرين. هو من يوزع أدوار الكلام، ويسمح له دوره بسحب الكلام من مشارك، وبإيقاف النقاش إن حدث ما يفرض ذلك، وكذلك إعطاء إشارة بدء الكلام عامة. وهو الذي يسهر على انضباط المشاركين لقواعد معلومة تحكم المحادثات والحوارات والنقاشات العفوية. ومهما تشابكت التدخلات في النقاش وتعددت وتنوعت موضوعاتها الفرعية فإن اللسانيين يعتبرونها نصاً واحداً. تتوقف

أدوار الكلام على بعضها بعضاً، وتنمو الصراعات خلَل النقاش برمته؛ وفي هذا كله تؤدي المجموعة المحدَّدة دوراً حاسماً.

تتمثل الخطوة الأولى ما قبل الشروع في التحليل، في تفريغ الشريط المسجَّل (المسموع أو المرئي) كاملاً (كتابةً). يلي ذلك بناء شبكة دلالية تتألف من الموضوعات الفرعية المترابطة، مع الحرص على الربط فيما بينها (الترابطات الخطابية). وقد حللت الباحثة نقاشا شبه عمومي جرى بين مجموعة من الأشخاص حول موضوع «الحياد وحلف الناتو» سنة ١٩٩٨ في النمسا. ولكن تصنيف الموضوعات وضبط حلقات الشبكة الدلالية قام بها برنامج معلوماتي مخصص لتحليل النصوص ATLAS.ti ولقد صُمِّم البرنامج ليحدِّد تحديدا قبلياً العلاقات بين مختلف حلقات (الموضوعات الفرعية) الشبكة. ولا يعفي هذا الأمر الباحث من إضافة علاقات أخرى متى بدت الحاجة إليها ماسة.

صنفت ووداك العلاقات المستخدَمة في الشبكة المحلَّلة صنفين:

العلاقات المتناظرة A (للتعارض)، و R (لعلاقات يكون فيها x مرتبطا بـــــــ y)

العلاقات غير المتناظرة N (للسببية، حين يكون x مسبِّب y)؛ P للخاصية (حين يكون x خاصيةً لـــــــ y)؛ G (للجزئية أو النوع، حين يكون x جزءً من y)؛ NE (للحاجة، حين يحتاج x العنصر y).

القطعة المقتطفَة من النقاش[1]: هي قطعة مقتَطفة من نقاش جرى بين أفراد مجموعة محدَّدة (ستة أفراد، ثلاث إناث، وثلاثة ذكور) في كارنثيا Carinthia، إحدى الجهات التسع في النمسا. عبر مشاركان عن إدراكهما/ تحديدهما الواضح للنمسا، وتحدثت مشاركة (F4)[2] عن الصعوبات التي واجهتها سابقاً بشعورها بأنها «كارنثية»، على الرغم من «أنها من الناحية المنطقية...طبعاً نمساوية في المقام الأول». وتحدِّد هويتها النمساوية باعتبار التميز عن ألمانيا (تجربة خارجية، وهو موضوع سبقت مناقشته في هذه المجموعة)، وباعتبار التنشئة الاجتماعية-السياسية والثقافية، وتُدرِج عنصر المشاركة السياسية المنتظمة مكوِّناً لهويتها النمساوية. إضافة إلى ذلك تحيل عامة على

١ تنظر الصفحات ١٨٣-١٨٥ من روث ووداك (٢٠٠٦).

٢ F للأنى، و M للذكر، و MO لمنشط النقاش.

أهمية «هذا الخام العاطفي». ويتواتر ظهور أدوات التقييد مثل «نوعاً ما»، «هكذا» و «ربما»؛ وقل الشيء نفسه عن صيغ التلطيف، بما في ذلك الأفعال المعبرة عن المعتقدات والآراء والكلام المطّاط مثل «كذاك»، «أظن»، «أعني»، «لا أدري» التي تبرِّر الذاتية وعدم يقين المتكلم عموماً.

تبدأُ المشاركة F5 حديثها بتوضيح هويتها الجهوية (الكارنثية). ومع ذلك ليست متأكدة تماماً مما إن كانت «كارنثية» أم «سلوفينية» في بداية الأمر، وأخيراً تتخذ قرارا بخصوص الترتيب «كارنثية سلوفينية [...] ثم سلوفينية تتحدث الكارنثية». هذه المتتالية شديدة الأهمية من زاوية نظر السياسة اللغوية. وتحاجج بأن ازدواجية اللغة عامل مهم في نظرها لمّا كانت عبارة «كارنثية فقط» تعني أن المرء «يمكن أن يتحدث بالألمانية فقط». هنا يعَد التمايز المعجمي أو المفهومي المقام بين الهويات الكارنثية المَمَيِّزة مثل «الكارنثيين السلوفينيين» أنسب لإمكانية البناء التعاوني لتحديد جديد. تحدِّد المشاركة F5 هويتها النمساوية باعتماد الارتباط العاطفي والتنشئة الاجتماعية عبر المدرسة. وفي الوقت ذاته تنكر أن يكون التمييز بين النمسا وألمانيا مشكلة في رأيها، إذا ما تأمل المرء الأمر منطقياً.

استأنف المشارك M1 الكلام من حيث انتهت المشاركة F5 مؤوِّلاً ما ختمت به تأويلاً حرفياً، معلقاً على الاعتباطية الجلية للحدود الأسترالية-الألمانية زاعما أن بافاريا وجنوب تيرول يمكن أن يُلحَقا بالنمسا. يمكن أن تؤوَّل هذه المتتالية كذلك تأويلاً ساخراً؛ ومع ذلك يضع المشارك M1 نفسه في موقع متعارض مع F5. فمعايير رسم الحدود أو الدول الوطنية تبدو مظاهر لاستعمال اللغة وكذا جذوراً تاريخية وثقافية.

سأل المنشطُ المشاركَ M1 عما إن كان هذا منطبقاً على سلوفينيا فأجاب بالموافقة، لكنه واصل فكرته منبها إلى أن «الجهات هي الأعز»، وقدم مثالاً آخر يبين التشابهات بين النمسا وألمانيا (الرِبضُ كونيغْسّي Königssee يمكن أن ينتمي إلى النمسا). ثمة انتقال متواتر في الحجاج يكمن في استعمال أمثلة بمكن تعميمها. وعلى العموم يبدو أن M1 يؤمن بقومية ثقافية ولغوية، معبراً عن ذلك باحتراز (معدَّلاً باستراتيجيات التلطيف: استعمال الحروف، والاحتمال، وأفعال الرأي والحدس من قبيل «أظن»، «أعرف»).

لقد تم حتى الآن تفادي صراع ممكن، لاسيما بسبب حضور نمساويين يتحدثون السلوفينية، وبتدخل أعضاء آخرين في المجموعة. يعمّم M3 مسألة الهوية باعتبارها «مشكلة حدود» مجرّدةً تماماً. ويتسم تصريحه الكامل بالعمومية، وهي استراتيجية نمطية في تفادي الصراع: تسمح العمومية بعدة قراءات وبالتماثل. وجد المشارك M2 سؤال ما يمكن أن يمنحه «المرء» للنمسا وما لا يمكن «صعبا جدا». فباستعماله لفظة «المرء» (غير المحيل على شخص محدّد) استراتيجية حمليةً، يحاول M2 نقل النقاش إلى مستوى أعمّ، مذيعاً هكذا «الحكاية شديدة الحساسية نوعاً ما». يبيّن هذا المقطع تعاون أعضاء المجموعة على إنشاء المفاهيم الملائمة في مناقشات المجموعة المحدَّدة من قبيل الهويات القومية والإثنية. كما يبيّن أن المواقف المتضاربة يمكن أن تلطَّف أو أن يتفاوَض بشأنها عن طريق تدخل المجموعة. ويُتفادى الصراع الممكن بين مفهوم القومية المؤسَّس على الدولة ومفهوم القومية الثقافية أو اللغوية الذي (من بين أمور أخرى، ينتشِر بالانتماء الجهوي) يُتفادى بفضل الرقابة التي تمارسها المجموعة. يتميز هذا المقطع، من الزاوية اللغوية، بالاستعمال المتواتر لاستراتيجيات التلطيف وعدد من الأطر الحجاجية من قبيل محاكاة التعريف والسلطة والتاريخ، الخ. من الواضح أيضاً أن عملية تعاونٍ على البناء جارية، لأن ما من تعبير صريح «نحن» ظهر في المقتطف (باستثناء استعمال M3 «نحن» المحيل تارة على مجموعة النقاش، وتارة على النمساويين)، مما يشير إلى ذاتية كل المواقف، واحتمالاً إلى النقاشات المتوقعة والتواطؤات.

على الرغم من أن تحليل نقاشات المجموعات المحدَّدة مضجر ويستغرق وقتاً، إلا أنه يقدم لنا معطيات شديدة الأهمية عن صناعة الرأي، والتلقي الإعلامي، وخبرة الحياة اليومية. وتعرض مجموعات النقاشات، على الرغم من عدم تمثيليتها إحصائياً، عالماً مصغراً من خبرات الحياة اليومية التي يصعب استكشافها في سياقات أو نصوص أقل دينامية.

خلاصة

الحق أن ووداك بذلت جهداً في وصف النص -مستعينة ببرنامج معلوماتي- دون تجاوز الوصف إلا نادراً. أما التحليل اللساني فقد اختزلته في العناية بمجموعة من الاستعمالات المخصوصة التي وظفها المشاركون والمشاركات في النقاش، دون التوقف عندها توقفاً عميقاً.

كان ينبغي أن تحدد الباحثة منذ البداية أنها ستدير بحثها حول «اللغة والهوية»، وبالتحديد كيف تسهم اللغة في إرباك الحدود الجغرافية المرسومة للقومية حيناً، أو في توسيعها حيناً آخر؛ لا حول مختلف أبعاد النقاش ومكوناته اللغوية.

يضاف إلى هذا أن مسألة اللغة والهوية في النص الذي اختارته الباحثة تكاد تكون باهتة. وإذا قارنا بين الاستعراض النظري والتطبيق العملي انتبهنا إلى فارق كبير بين الاثنين. وهذه ملاحظة تصدق على عدد من -وليس على كل- الأبحاث الدائرة في فلك «التحليل النقدي للخطاب» عامة.

الباب الرابع

اللسانيات وعلاقتها بالسياسة اللغوية: حالة المغرب

ثمة سؤالان لا يمكن إلا أن يطرحهما الباحث المهتم. الأول، هل يمكن الفصل بين اللسانيات والتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية؟ الثاني، لماذا تأخر الاهتمام بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في الجامعة العربية؟

لسنا نزعم القدرة على تقديم الجواب الحاسم والنهائي، وإنما سنحاول تقديم بعض الخطوط العريضة التي قد تنير طريق الباحثين في وجهة البحث هذه. وهكذا نقول لم تلج اللسانيات الحديثة (بدءاً من البنيوية والتوليدية والتداولية ثم المعرفية) الدرس اللغوي في الجامعات العربية إلا في العقد الثامن من القرن الماضي، مع التنبيه إلى تفاوت في درجة الولوج وكيفيته. ولأنني لا أتوفر على المعطيات الكافية فسوف أحصر حديثي في الجامعة المغربية تحديداً.

معلوم أن كلية الآداب والعلوم الإنسانية المغربية تضم عدداً من شعب اللغات وآدابها (العربية، والفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية، والألمانية)، علاوة على شعب العلوم الإنسانية. سقنا هذا بدايةً لنرتب عليه احتياطاً مفاده أن محتوى الدرس اللساني متفاوت من حيث الجدّة في هذه الشعب؛ فبينما تعايشت اللغويات «القديمة» واللسانيات الحديثة في شعبة اللغة العربية، كانت شعب اللغات الأخرى منخرطة في الدرس اللساني الحديث بمختلف اتجاهاته بفضل ما توافر في تلك اللغات وبها من أبحاث ودراسات وأوصاف تتبنى الاتجاهات اللسانية الحديثة.

في نهاية العقد السابع من القرن الماضي وبداية العقد الثامن منه دخل فيردينان دو سوسير ونوعام أفرام شومسكي إلى رحاب شعبة اللغة العربية وآدابها محتشمين، وكان الإقبال على نظريتيهما من قبل الطلاب شديداً، وهذا أمر طبيعي. لكن سرعان ما لوحظ أمران: الأول انحسار تأثير النظرية البنيوية، والثاني سيطرة النحو التوليدي. وفي هذه الأثناء بدأ المنظور التوليدي يطل محتشماً من خلال جهود بعض الأساتذة.

خلاصة القول أن اللسانيات، في أذهان الطلبة، كانت تحيل على اتجاه واحد هو الاتجاه التوليدي، وقد تُرجم ذلك في السلك الثالث ومظاهر أخرى لا مجال لذكرها هنا. والمختص يعلم أن اللسانيات التوليدية في تلك الحقبة نشاط فكري يبحث في اللغة باعتبارها نظاماً، لا باعتبارها استعمالاً. ويترجم هذا المفهوم الذهني الذي نحته

شومسكي لإبراز هذا الأمر، نعني القدرة اللغوية التي تتطلب مفهوماً افتراضياً المتكلم المثالي السالم من جميع العيوب الخَلقية المتصلة بجهاز النطق وغيره.

ومن ثمة تحدد مدلول اللسانيات، وطرائق البحث فيها، وموضوعات البحث الممكنة. وبناء عليه يجوز القول إن الوجهة التي رُسمت للدرس اللساني كانت نظرية-مجرّدة تضع الاهتمام بالنظام على رأس اهتماماتها. والحق أن هذه الوجهة أثمرت أبحاثاً علمية في عدد من الظواهر التركيبية والدلالية في اللغة العربية لا يمكن إنكار تأثيرها أو قيمتها الأكاديمية. ولكن كانت له أيضاً آثار ضارة على الفكر اللساني الحديث من حيث مداه وطرائقه. يتضح ذلك إنْ بحثنا عن حصيلة «اللسانيات الاجتماعية»، و «اللسانيات النفسية»، و«اللسانيات التاريخية»، و «اللسانيات المقارنة»... وعلى الجملة كل ما يندرج في إطار اللسانيات التطبيقية. هذا بعض ما يمكن أن يقال عن «السبب» الأكاديمي لغياب الاهتمام بالسياسة اللغوية حقل بحث في الجامعة المغربية.

بيد أن هناك «سببا» واقعياً هذا بيانه. بعد استقلال المغرب توسعت رقعة التعليم (مؤسسات ومدرسين...)، ولم يخل ذاك التوسع من مشكلات مركبة تمكنت الدولة من التغلب عليها إلى حين. وكانت لغة التدريس (تدريس العلوم المادية والإنسانية) هي اللغة الفرنسية، واستمر الأمر كذلك في العلوم المادية حتى أواسط العقد الثامن من القرن الماضي، بينما عُرّبت العلوم الإنسانية والفلسفة في أواسط العقد السابع من القرن نفسه. من زاوية تاريخية كان همّ بناء مؤسسات الدولة الشغل الشاغل، لأن مغرب ما بعد الاستقلال مباشرة كان يعاني مما عانت منه جميع الدول التي نالت استقلالها اقتصادياً وتعليمياً... ومن ثمة كانت لغة التدريس «ترفاً» فكرياً في ذلك الوقت، على الرغم من طرح الموضوع من قبل الأحزاب السياسية والنقابات، التي تسمى في الأدبيات السياسية المغربية «الأحزاب التاريخية» أو «الوطنية» أو «المنحدرة من الحركة الوطنية».

من الجهة الرسمية ظلت دساتير المغرب تورد في أحد بنودها أن لغة المغرب الرسمية هي اللغة العربية، ولم تنافس رسميةَ اللغة العربية في دساتير المغرب أي لغة أخرى إلى غاية دستور ٢٠١١. ومع ذلك، ظلت اللغة الفرنسية لغة الإدارة والأعمال والمال... ولم يكن ذلك يثير أي اعتراض منتظم، خلا في بعض المناسبات المتقطعة والمتباعدة.

على أن ما تقدم لا يعني أن موضوع «السياسة اللغوية» مُهمَل في الجامعة المغربية إهمالاً مطلقاً، وإنما يعني أن الاهتمام به عرف اختلافاً في درجته من شعبة إلى أخرى. أما اليوم فيمكن الاطمئنان إلى وجود أعمال عميقة من الناحية العلمية، نكتفي بذكر إسهام علمين هما الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري[1] (بخصوص اللغة العربية)، والأستاذ أحمد بوكوس[2] (بخصوص اللغة الأمازيغية). على أنه ينبغي التذكير بأن الخلفية النظرية لكلا الباحثين مختلفة؛ فعبد القادر الفاسي الفهري مارس البحث اللساني من خلفية توليدية، بينما مارسه أحمد بوكوس من خلفية اللسانيات الاجتماعية منذ أواسط العقد السابع من القرن الماضي، وهو العقد الذي شهد باكورة أعماله المتصلة بالسياسة اللغوية في المغرب، نعني كتابه الموسوم:

Langages et cultures au Maroc, essais de sociolinguistique. (1977). Dar Alkitab. Casablanca[3].

والحق أن النقاش المتعلق بالسياسة اللغوية في المغرب لم يشهد زخماً ملحوظاً إلا ابتداء من العقد التاسع من القرن الماضي، ثم توالى ذلك الزخم ليترجَم في دستور ٢٠١١. فأضحت للمغرب لغتان رسميتان هما اللغة العربية واللغة الأمازيغية، دون إلغاء دور اللغة الفرنسية لغةَ انفتاح... ثم اشتد زخم النقاش حدّةً بمطالبة بعض الأفراد بالتخلي

١- ينظر، على سبيل المثال، كتابه السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية وناجعة. (٢٠١٣). دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان. . يُعتبَر هذا الكتاب، في رأينا، خلاصة تجربة وخبرة طويلتين اجتمع فيهما الجانب العلمي والجانب العملي. الجانب العلمي معلوم؛ أما الجانب العملي فيتجلى في مسؤوليته مديراً سابقاً لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب. ويجوز القول إنه «مجمع اللغة العربية في المغرب». حُدِّدت للمعهد مهمات كالآتي :» خدمة اللغة العربية وتحديث أدواتها، وجعلها صالحة للتعليم الحديث، والتعبير عن المستجدات في العلوم والتقنيات على الخصوص. ومواكبة مختلف التطورات الحضارية، على غرار اللغات الأكثر تداولا في العالم. وقد حددت مهام وأهداف دقيقة لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب تركزت حول التهييئ للغة التعليم والإدارة، والعمل في نفس الآن على إيجاد المقابلات العربية للألفاظ الأجنبية» (ينظر موقع المعهد في الرابط الآتي: http://iera.um5.ac.ma/ar).

٢- يُنظر، على سبيل المثال، كتابه مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات.(٢٠١٣). تعريب فؤاد ساعة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الرباط، المغرب. لا يختلف مسار أحمد بوكوس عن مسار زميله عبد القادر الفاسي الفهري. فقد انتقل هو الآخر إلى إدارة «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية». للاطلاع يمكن العودة إلى الرابط الآتي: http://www.ircam.ma/?q=ar. أُحدث المعهد بظهير ملكي رقم ٢٩٩-٠١-١ (١٧ أكتوبر ٢٠٠١) صادر في ٢٩ من رجب الخير ١٤٢٢؛ الجريدة الرسمية رقم ٤٩٤٨ الصادرة يوم الخميس ١ نونبر ٢٠٠١.

٣- نقدم ترجمة لعنوان الكتاب كما يلي: اللغات والثقافة في المغرب، مقالات في اللسانيات الاجتماعية. (١٩٧٧). دار الكتاب، الدار البيضاء.

عن اللغة العربية وإحلال الدارجة المغربية محلها، بحجة أن الدارجة هي لغة الأم عند المغاربة جميعهم... النقاش حول الدارجة لغة تعليم يطفو تارة وينسحب من الساحة تارة أخرى بعد لغط كثير.

نستنتج مما سبق-على طابعه الاختزالي- أن اللسانيات-ومن ثمة الجامعة- كان ينبغي أن تعنى بالموضوع عناية علمية أكاديمية، لأنها هي المؤهلة لفعل ذلك، ولكنها لم تفعل. على أن هذا الحكم يحتاج إلى تنسيب، لأن شعب اللغات الأخرى لم تخلُ من أبحاث تتصل بالسياسة اللغوية في المغرب، سواء من إنجاز طلبة مغاربة في تلك الشعب أم في جامعات أجنبية، أوروبية على وجه الخصوص.

يمكن أن نعزز رأينا بما ذهب إليه باحثان، يبيّن الأول (نورمان فيركلاف) سبب عدم إنتاجية اللسانيات المهتمة باللغة باعتبارها نظاماً في حقل السياسة اللغوية، والثاني (محمود بن عبد الله المحمود) يصف وضع البحث في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في البيئات العربية.

يذكّر فيركلاف بأن الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية يواجهون «مسائل لغوية، وغالبا ما يتضمن عملهم موادّ لغوية: نصوصاً مكتوبة أو محادثةً أو مقابلات بغرض البحث»[1]. والحل هو الاطلاع على مؤلفات الكتب اللسانية أو الانتظام في دروس في الاختصاص، ولكنهم يجدون في ذلك عنتاً، لماذا؟ يذكر الباحث سبباً، من بين أسباب أخرى، يعد أهمها يكمن في أن «جزءاً كبيراً من الألسنية المعاصرة لا يتلاءم أبداً مع أغراضهم (بخاصة الألسنية الشكلانية formal linguistics، التي تهتم بالخواص المجردة للغة البشر، ولا تملك سوى اليسير عن تحليل ما يقول الناس أو يفعلون)»[2]. وتجاوزاً لهذا «العيب» تصدى الباحث لتأليف كتاب يغري الباحثين بالاهتمام بتحليل المعطى اللغوي فجعل هذا الهدف على رأس أهدافه. يقول «الغرض من هذا الكتاب هو تقديم إطار لتحليل اللغة المكتوبة والمحكية يستطيع استخدامه الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين لا يملكون، أو بالكاد يملكون، خلفية

١- نورمان فيركلاف (٢٠٠٩)، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، ترجمة طلال وهبه. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، بيروت، لبنان، ص.١٧

٢- نفسه.

في التحليل اللغوي»[١]. وهكذا يتضح أن تعقد عملية استيعاب اللسانيات الصورية نظرية وتطبيقاً يعد عائقاً، في نظر الباحثين غير المختصين في اللسانيات، يحول بينهم وتوظيف اللسانيات في معطيات لغوية قد تكون مقاربتها حاسمة في أبحاثهم.

وفي سياق البحث العربي في السياسة اللغوية يشير الباحث محمود بن عبد الله المحمود[٢] إلى إمكان التمييز بين البحث المكتوب باللغة الإنجليزية، والبحث المكتوب باللغة العربية. أحصى الباحث خمسة عشر بحثاً أكاديمياً (رسائل جامعية) حول التخطيط والسياسة اللغوية باللغات الأجنبية، أنجز منها باحثان أجنبيان بحثين (أحدهما حول السياسة اللغوية في المغرب، والآخر حول السياسة اللغوية في الإمارات)؛ هذا علاوة على عدد من المقالات العلمية المنشورة[٣]. أما تقييمه لهذه الأبحاث رسائلَ ومقالات ودراسات فإيجابي يفسره على النحو الآتي: «ولعل اطلاع الباحثين على أدبيات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية المكتوبة بالإنجليزية ساهم في نضج تلك الأبحاث، وتأصيل منطلقاتها العلمية».[٤]أما الدراسات المكتوبة باللغة العربية فقد أحصى منها الباحث نفسه خمساً ذات هوية أكاديمية (رسائل جامعية)، وهو العدد الذي تيسر له الوصول إليه. وعلى الجملة يلخص الباحث أهم خلاصات تحصر ما تتسم به في ما يلي:

أ -محدودية الدراسات.

ب-اتسام بعض الدراسات بالسردية دون البناء على بيانات بحثية وتحليلها.

ج- لم تُفد بعض الدراسات من التأصيل النظري والإطار العلمي للتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.

الحق أن ما قدمه الباحث محمد المحمود في هذه الدراسة يعزز ما ذهبنا إليه من «انقطاع» الصلة بين اللسانيات كما دُرِست ودُرّست في المغرب -ولعل الأمر يكون

١- نفسه. ص. ١٨.

٢-محمود عبد الله المحمود (١٤٣٩/٢٠١٨)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة، العدد السادس، ص.ص. ٨-٤٨. وهي إحدى الدراسات العميقة الشاملة التي تبين عن عمق اطلاع الباحث وشساعته في حقل التخطيط والسياسة اللغوية.

٣- المرجع نفسه. انظر ص.ص. ٣٧-٣٩.

٤- المرجع نفسه، ص. ٣٨.

كذلك في معظم الجامعات العربية- وما يمور في المجتمع من قضايا ذات صلة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، لاسيما في شعب اللغة العربية وآدابها. أما في شعب اللغات الأخرى فالأمر على خلاف هذا، وهو تقليد قديم أسسه المؤطرون الأوائل للأبحاث، ثم تعزز في وحدات السلك الثالث في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإنجلترا...

هل يُعْقل أن تظل خزانة الأبحاث اللسانية باللغة العربية خالية من مراجع في علم الاجتماع اللغوي، وفي علم النفس اللغوي، وفي التاريخ اللغوي؟ هل يمكن تصوّر هذا النوع من البحث دون توفير الجامعة تكويناً معقولاً للباحث في هذه العلوم وغيرها من قبيل الإثنوغرافيا، والأنتروبولوجيا، والفلسفة؟ وهكذا يبدو لنا أن تطور البحث في الجامعات العربية ذي الصلة بالسياسة اللغوية يرتبط في قسط كبير منه بإعادة النظر في درس اللسانيات على نحو يجعله منفتحاً على العلوم المذكورة أعلاه، مستفيداً من عدّتها النظرية والتطبيقية.

قد يُعْتَرَض على ما ذهبت إليه بأن عمل مجامع اللغة العربية، ومعاهدها المنتشرة في مختلف البلاد العربية يسدّ النقص الحاصل في هذا الباب، لاسيما وأنها مؤسسات تابعة للدولة بل وتنشأ بنصوص قانونية توضح الأسباب والغايات والوسائل... لا سبيل إلى نفي ما تقوم به المجامع اللغوية وكذا المؤسسات المشابهة لها في سبيل اللغة العربية، ومهما بذلت من جهد فإن ذلك كله لا يعفي الجامعات العربية من القيام بواجبها البحثي في هذا الحقل البيني. وهي المؤسسات الحاضنة لمختلف أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولكن المشكلة هنا ذات أبعاد أخرى على رأسها البحث العلمي، وتصوره، ومهماته، والحاجة إليه في كثير من الجامعات العربية التي وراءها تقاليد بحثية وتأطيرية تجاوزت عقوداً من الزمن.

أختم هذه «المطارحة» بفكرة لست أدري مدى سلامتها فأقول: لا يكفي القول إن اللغة العربية نشأت لغة علم ومعرفة وانتشرت بدون وجود «سياسة لغوية» صريحة، وإذا لم توجد الصريحة فهل انعدمت «الضمنية»؟ ما هي؟

وبخصوص «التخطيط اللغوي» -تخطيط المتن على الأقلّ- ألا يرتبط (جمع اللغة العربية، وتأليف الرسائل ثم المعاجم، والتأليف في النحو، ووضع نظام كتابة واضح يستجيب لحاجات اللغة العربية...) بوجود سياسة لغوية مضمَرةٍ؟ أمن الضروري

أن نتصوّر السياسة اللغوية -في تلك العهود- من خلال مفهومها اليوم (وجود دولة مركزية، وجود لغة تتبناها الدولة، وجود مؤسسة تعليمية تنفِّذ هذه السياسة، وجود تقنين للوظائف ذات الصلة، وتوزيع للعمل...)؟ كل هذا لم يكن موجوداً كما هي صورته اليوم، ومع ذلك وقع التخطيط اللغوي للغة العربية؛ لكن هل يستقيم الحديث عن تخطيط بدون سياسة لغوية يعدُّ تنفيذاً أو تجسيداً لها؟ هذه أسئلة الغاية منها فتح النقاش، أو إعادة فتحه، وحفز همم الباحثين ليتصدوا للإجابة ممتشقين البحث العلمي سلاحاً.

ومهما يكن فإن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بما يتوفر عليه من طاقات علمية وبحثية كفيل بأن يسد نقصاً هائلاً ملحوظاً. والدليل على ذلك انتظام صدور مجلتيه (التخطيط والسياسة اللغوية، واللسانيات العربية)، وتتبعه لعملية نشر الأعمال المنجزة في إطاره المؤسسي، وعقد ندوات ذات صلة باللغة العربية تخطيطاً وسياسةً... كل ذلك كفيل بأن يضمن للبحث في هذا الحقل مزيداً من التوسع والعمق والشمول.

اقتراحات

ولأنني مؤمن بدوره الريادي في هذا الحقل أسمح لنفسي بالتعبير عن بعض الاقتراحات المتصلة بحقل اختصاصه:

أ-العمل والإشراف على ترجمة بعض الأعمال الأصيلة في حقل التخطيط والسياسة اللغوية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

ب-تنظيم دورات تدريبية لباحثين شباب (على شكل أوراش عملية) في حقل التخطيط والسياسة اللغوية.

ج-إنشاء قاعدة بيانات بيبليوغرافية تشمل مختلف الرسائل الجامعية التي اتخذت اللغة العربية وقضاياها موضوعات بحث، سواء أأُنجِزت في الجامعات العربية أم في الجامعات الأجنبية.

د-إنشاء قاعدة بينات مصطلحية تضم مصطلحات حقل التخطيط والسياسة اللغوية وتعريفاتها.

هذا ما بدا لي، والله أعلم

قائمة المراجع

العربية

- حسن، محمد حسن. (١٩٩٣). النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز. دار التنوير للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.
- حيمر، عبد السلام. (٢٠٠٨). في سوسيولوجيا الخطاب، من سوسيولوجيا التمثلات إلى سوسيولوجيا الفعل. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. لبنان.
- خطابي، محمد. (٢٠٠٧). السياسة اللغوية، خلفياتها ومقاصدها. مؤسسة الغني. الرباط. المغرب.
- الفهري، عبد القادر الفاسي. (٢٠١٣). كتابه السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية وناجعة. دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان.
- فيركلاف، نورمان. (٢٠٠٩). تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي. ترجمة طلال وهبه. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. لبنان.
- المحمود، محمود عبد الله. (٢٠١٥). طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط: دليل علمي. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. العدد ٣. (ص.ص. ١٨١-١٩٤). مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض.
- المحمود، محمود عبد الله. (٢٠١٨). التخطيط والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. العدد ٦. (ص.ص. ٨-٤٨).
- ووداك، روث و ميشيل ماير. (٢٠١٤). مناهج التحليل النقدي للخطاب. ترجمة عزة شبل محمد. مراجعة عماد عبد اللطيف. المركز القومي للترجمة.

الإنجليزية/ الفرنسية

- Alidou, H. (2004). Medium of instruction in Sub-Saharan Africa. In J. W. Tollefson & A. B. M. Tsui (eds),Medium of instruction policies : Which agenda ? Whose agenda ? (pp. 195-214). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Billig, Michael. (2003). Critical Discourse Analysis and the Rhetoric of the Critique. In Gilbert Weiss and Ruth Wodak (eds.) Critical Discourse Analysis, Theory and Method. (p.p 35-46). Palgrave Macmillan : UK, USA.
- Boukous, Ahmed. (1977). Langages et cultures au Maroc, essais de sociolinguistique. Dar Alkitab. Casablanca.
- Brown Wendy. (2016). Undoing the Demos, Neoliberalism's Stealth Revolution. Zone Books : U.S.A
- Canagarajah, A. S. (1999). Resisting linguistic imperialism in English teaching. Oxford University Press.
- Foucault, M. (1991). Governmntality. In G. Burchell, C. Gordon, & P. Miller (eds), The Foucault effect: Studies in Governmentality (pp. 87-104). Chicago: University of Cicago Press.
- Gegeo, D.W. (1995). Indigenous knowledge and empowerment : Rural devlopment ewamined from within. Contemporary Pacific, 10, 289-315.
- Habermas, G. (1986). Autonomy and Solidarity. London: Verso.
- Hart, Christopher. (2010). Critical Discourse Analysis and Cognitive Science, New Perspectives on Immigration Discourse. Palgrave Macmillan : UK, USA.
- Hult, F.M. (2010). Analysis of language policy discourses across the scales of space and time. International Journal of the Sociology of Language 202: (7-24).
- Johnson, D. C. (2011). Critical discourse analysis and the ethnography of language policy. Critical Discourse Studies 8(4) : (267-279).
- Kaplan, R.B. and Baldauf, R.B. (1997). Language planning : from practices to theory. Clevdon. UK : Multilingual Matters.

- MacCarty, T. L. (2004). Dangerous difference : A critical-historical analysis of language education policies in the United States. In J. W. Tollefson & A. B. M. Tsui (eds.), Medium of instruction policies : Which aganda ? Whose agenda ? (pp. 71-93). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- May, S. (2001). Language and minority rights : Ethnicity, nationalism, and the politics of language. London : Longman.
- Mayr, Andrea (ed.). (2008). Language and power, an introduction to institutional discourse. Continuum P.G. : UK.
- Mazrui, A.M. (2002). The English language in African education : Dependency and colonization. In J. W. - - Tollefson (ed), Language policies in education : Critical isues (pp. 267-82). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Moore, H. (2002). « Who will guard the guardians themselves ?» National interest versus factional coruption in policy making for ESL in Australia. In In J. W. Tollefson (ed), Language policies in education : Critical isues (pp. 111-135). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Pennycook, A. (1994). The cultural politics of English as an international language. London : Longman.
- Pennycook, A. (1998).English and the discourses of colonialism. London : Routledge.
- Pennycook, A. (2002a). Language policy and docile bodies : Hong Kong and governmentality. In J. W. Tollefson (ed), Language policies in education : Critical isues (pp. 91-110). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Pennycook, A. (2002b). Mother tongue, governmentality, and protectionism. International Journal of the Sociology of Language, 154, 11-28.
- Pennycook, A. (20010). Critical applied linguistics. In Concise encyclopedia of applied linguistics. (eds.) Margie Berns and Keith Brown. (pp. 14-21)
- Phillipson, R. (ed.) (2002). Rights to language : Equity, power, and education. Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.

- Ricento, T. & Wiley, T. G. (eds.) (2002). Revisiting the mother tongue question in language policy, planning, and politics. International Journal of the Sociology of Language, 154.
- Ricento, T. (ed.) (2006). An introduction to language policy, theory and method. Blackwell Publishing : USA. UK.
- Skutnabb-Kangs, T. (2000). Linguistic genocide in education- or worldwide diversity and human rights ? Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Smith, L. T. (1999). Decolonizing methodologies : Research and indigenous peoples. London : Zed Books.
- Street, B. (1994). Litaracy in theory and practice. Cambridge : Cambridge University Press.
- Tollefson, J. W. (2002a). Conclusion : Looking outward. In J. w. Tollefson (ed), Language policies in education : Critical issues (pp. 327-337). Mahwah, NJ : Lawrence Erlbaum.
- Tollefson. J. W. (2006). Critical Theory in Language Policy, in. Thomas Ricento (ed) , An introduction to Language Policy, Theory and Method. Blackwell Publishing.
- Tollefson, J. W. (2015), Historical-Structural Analysis, in Francis M. Hult and David Cassels Johnson (eds.) Research Methods in Language Policy an Planning, A Practical Guide. Wiley Blackwell.
- Watson-Gegeo, K. A. & Gegeo, D. W. (1995). Understanding language and power in the Solomon Islands : Methodological lessons for educational intervention. In J. W. Tollefson (ed), Power and inequality in language education (pp. 59-72). Cambridge : Cambridge University Press.
- Wodak, R. (2006). Linguistic Analyses in Language Policies. in Thomas Ricento (ed) (2006), An introduction to Language Policy, Theory and Method. Blackwell Publishing.

انطلاقا من اهتمام مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بدراسة أوضاع اللغة العربية وأحوالها، وتحقيقا للأهداف التي يتغياها المركز، وحرصا منه على تنويع مناشطه وفعالياته والشرائح المستهدفة، فقد أقر مجلس الأمناء في المركز برنامجاً علمياً تحت اسم: (برنامج المحاضرات العلمية) تُقَدّم من خلاله، محاضرات نوعية ومتميزة، وذلك باستقطاب علماء ومتخصصين في اللغة العربية من العرب وغيرهم.

ويهدف المركز من هذا البرنامج إلى تسليط الضوء على موضوعات لغوية مختارة، وعلى قضايا وإشكالات تمس الهوية اللغوية العربية، ومعالجتها بطرح علمي معاصر، للخروج بمشروعات علمية متنوعة تسهم في خدمة اللغة العربية، وتعزيز محلّها بين اللغات.

يقيم المركز تلك المحاضرات في أماكن متفرقة، وبالشراكة مع المؤسسات العلمية العريقة، ويدعو إلى الحضور المتخصصين في اللغة، والباحثين والمهتمين، وطلاب الدراسات العليا، كما يتضمن البرنامج إلى جانب المحاضرة حلقة نقاش متخصصة في اهتمام المحاضِر وتخصصه، ومسيرته العلمية، والآفاق البحثية التي رادها، والتي يوصي بارتيادها.

ويسرنا أن نضع بين أيديكم نص هذه المحاضرة، واثقين بأنكم ستجدون فيها وفرا علميا، ومفاتيح لمشروعات علمية وعملية.

الأمين العام

د. عبدالله بن صالح الوشمي





9 786038 221327



ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa